

Status of the Good Governance in Jordan: Study of the Political Dimension Indicators

Ramzy Radaideh *

ABSTRACT

This study investigates the status of the good governance in Jordan with specific focus on the political dimension indicators. The purpose of this study was to measure and analyze the status of such indicators during the period (2002-2019) using the descriptive approach and systems analysis approach and comparative approach. Results supported the study hypothesis and concluded that the decrease of good governance level in Jordan is substantially a political rather than economic or administrative issue. There are an constellation of factors and circumstances resulted in a decrease in the political dimension indicators in Jordan, most importantly immature practice of the parliamentary governments, modest horizon of freedom and democracy levels during the period under study, in addition to some international and regional factors, most prominently consequences of the regional instability and Arab spring.

Keywords: Good Governance, Indicators, Political Dimension, Voice and Accountability, Political Stability.

* Princess Sumaya University for Technology, Jordan.

Received on 21/11/2020 and Accepted for Publication on 10/2/2021.

واقع الحكم الرشيد في الأردن: دراسة في مؤشرات البُعد السياسي

* رمزي ردايدة

ملخص

تتناول الدراسة واقع الحكم الرشيد في الأردن مع التركيز على معالجة مؤشرات البُعد السياسي له، وتهدف الدراسة إلى قياس وتحليل واقع هذه المؤشرات خلال الفترة (2002-2019)، مستخدمة المنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم والمنهج المقارن، وقد أثبتت الدراسة صحة فرضيتها، وتوصلت إلى أن انخفاض مستويات الحكم الرشيد في الأردن هي قضية ذات طابع سياسي أكثر منها اقتصادية أو ادارية، وأن هناك مجموعة من الظروف والعوامل أدت إلى تدني مستويات مؤشرات البُعد السياسي في الأردن أهمها عدم تجذر فكرة الحكومات البرلمانية كممارسة، وتواضع مستويات الحريات والديمقراطية خلال فترة الدراسة، إضافة إلى بعض العوامل الإقليمية والدولية كان أهمها تداعيات حالة عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة، والربيع العربي وتداعياته.

الكلمات الدالة: الحكم الرشيد، الأردن، مؤشرات، البُعد السياسي، إبداء الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي.

المقدمة

يعد مفهوم الحكم الرشيد من المفاهيم الهامة متعددة الأبعاد السياسية، الاقتصادية والادارية، والتي تُشكل بمجموعها أسلوبًا قيميًا تفاعليًا لممارسة السلطة السياسية، وبما يؤدي إلى كفاءة استخدام الموارد لتحقيق التنمية، وقد ترسخت أهمية هذا المفهوم عالمياً وأصبح مركزاً لاهتمام المنظمات الدولية وخاصة المالية والنقدية منها، والتي باتت بدورها تنظر لتطبيق مبادئه وقيم ومؤشرات الحكم الرشيد كشرط جوهري وأساسي لمنح القروض للدول، وللتتأكد من مدى استحقاقها للمساعدات الدولية.

و نتيجة لذلك، فقد أصبحت الدول تحرص على تحسين مستوياتها في مؤشرات الحكم الرشيد باعتبارها تُشكل اليوم معياراً أدائياً يمكن من خلاله تقييم الدول وتصنيفها على أساسه، في ظل معطيات عالمية عابرة للحدود ترتبط بعلومة الأفكار وتعظيم نموذج الديمقراطية وأنماط مثالية لحكم الدول، وبما يُمكن الدول والسلطة السياسية فيها من التكيف مع تغيرات- محلية وعالمية- ذات طابع سياسي واقتصادي، ولعل أهم ميكانيزمات التكيف معها يرتبط بضرورة تعزيز مستويات الحريات والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي باعتبارها تمثل البُعد السياسي للحكم الرشيد، وهي الأساس الذي يتحدد بناءً عليه مدى قوتها أو ضعف الأبعاد الأخرى للحكم الرشيد.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة في محاولة لتعريف واقع الحكم الرشيد في الأردن وبالتركيز على مؤشرات البُعد السياسي منه والتي تتمثل بمؤشر "إبداء الرأي والمساءلة" و"الاستقرار السياسي وغياب العنف".

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تُعالج أحد المفاهيم المهمة في حقل العلوم السياسية والتي ترتبط بعملية الحكم وممارسة السلطة السياسية، حيث تتناول الحكم الرشيد كمفهوم حديث الاستخدام والتداول في الدراسات الأكademie، وعلى الصعيد العملي، يلاحظ منذ العقد الأخير من القرن الماضي تزايد الحديث عن الديمقراطية والاصلاح السياسي والسعى لتعزيز مستويات التنمية السياسية في الدول النامية ومنها الأردن والذي كان بدوره قد بدأ آنذاك عملية تحول ديمقراطي واستئناف للحياة النيابية وتبني العديد من المبادرات والبرامج للإصلاح السياسي والاقتصادي، ولذلك فإن هذه الدراسة ستساعد على فهم واقع الحكم الرشيد في الأردن وخاصة في بعده السياسي المتمثل بواقع مؤشرات الحريات والمشاركة السياسية ومستويات الاستقرار السياسي، وبما يُساعد وبالتالي على التكيف مع هذا الواقع وابداع آليات لتعزيز مستوياتها، وسواء على الصعيد النظري أو العملي فإنه يلاحظ أن هناك نقائصاً في الدراسات التي تُعالج الحكم الرشيد في الأردن وخاصة في بعده السياسي، ولذلك تأتي هذه الدراسة في محاولة لسد هذا النقص.

* جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا، الأردن. تاريخ استلام البحث 21/11/2020، وتاريخ قبوله 10/2/2021.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- 1-تعرف مفهوم الحكم الرشيد وأبعاده المختلفة.
- 2-معرفة وتحليل واقع مؤشرات الحكم الرشيد في الأردن.
- 3-فهم وتحليل مستويات مؤشرات البُعد السياسي للحكم الرشيد في الأردن.
- 4-تعرف مجموعة الظروف والعوامل المؤثرة على واقع مؤشرات البُعد السياسي للحكم الرشيد في الأردن.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تعرف واقع مستويات الحكم الرشيد في الأردن خلال فترة الدراسة (2002-2019)، وبالتركيز أساساً على دراسة وتحليل واقع مؤشرات البُعد السياسي للحكم الرشيد، حيث كان الاردن قد بدأ بانتهاج سياسة التحول الديمقراطي منذ عام 1989، وخطا منذ ذلك الوقت خطوات باتجاه الاصلاح السياسي والاقتصادي، واعتمد العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية، والارتقاء بمؤشرات الحكم الرشيد، في ظل بيئه دولية تدفع باتجاه تعزيز منظومة الحكم الرشيد باعتبارها تشكل المناخ الملائم لتحقيق التنمية، وأن هذه الأخيرة تتطلب بيئه سياسية حاضنة لها من خلال ادارة مختلفة للسلطة السياسية ولموارد الدولة، وبذلك تتحول مشكلة الدراسة حول السؤال المركزي التالي: ما هو واقع ومستويات مؤشرات البُعد السياسي للحكم الرشيد في الأردن؟

حدود الدراسة:

-**التحديد الموضوعي:** يشير مفهوم الحكم الرشيد إلى مجموعة القواعد والتقاليد والمؤسسات التي تدار بها السلطة في دولة ما من أجل الصالح العام، ويتضمن ذلك العملية التي يجري بمقدتها اختيار المسؤولين في السلطة ومراقبتهم واستبدالهم، وقدرة الحكومات على إدارة مواردها وتطبيق السياسيات بكفاءة واحترام المواطنين والحكومات للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم (Kaufmann, 2009).

وأرجائياً، يمكن قياس الحكم الرشيد وفقاً للمؤشرات التي يعدها البنك الدولي والتي تشمل:

- مؤشر ابداء الرأي والمساءلة.
- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.
- مؤشر فاعلية الحكومة.
- مؤشر نوعية الأداء التنظيمية.
- مؤشر حكم القانون.
- مؤشر ضبط الفساد.

ومن بين هذه المؤشرات الستة فإن مؤشري "ابداء الرأي والمساءلة" و"الاستقرار السياسي وغياب العنف" يمثلان البُعد السياسي للحكم الرشيد، وهما محور اهتمام هذه الدراسة.

-**التحديد الزماني:** تمثل الفترة الزمنية للدراسة بالفترة (2002-2019)، ويعود ذلك على نحو ساسي إلى أن الدراسة في قياسها الكمي لواقع الحكم الرشيد في الأردن ستعتمد على المؤشرات التي يعتمدها البنك الدولي للحكم الرشيد، حيث بدأ البنك الدولي برصد وقياس هذه المؤشرات وعلى نحو سني ابتداءً من عام 2002، وتتوفر قيم لهذه المؤشرات وفقاً لدراسات البنك الدولي حتى عام 2019، كما أن هناك العديد من المؤشرات التي ستعتمد عليها الدراسة في تحليل واقع مؤشرات البُعد السياسي للحكم الرشيد بدأت تتصدر ابتداءً من عام 2002 ومنها مؤشر الحرية الصحفية (World Press Freedom Index) ومؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index)، يضاف إلى ذلك أن بداية فترة الدراسة تُمثل تزايداً في الاهتمام الدولي بقضايا تعزيز مستويات الديمقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة، وظهور وتشكيل العديد من اللجان والمبادرات والمشروعات السياسية على الصعيد الأردني والتي كانت تهدف لتحقيق التنمية السياسية والاصلاح السياسي وبما يحقق الحكم الرشيد.

-**التحديد المكاني:** يتمثل التحديد المكاني للدراسة بالأردن باعتبار الدراسة تُصنف على أنها دراسة حالة.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن هناك ضعفًا في مستويات مؤشرات الحكم الرشيد في الأردن، وأن مؤشرات البُعد السياسي للحكم الرشيد في الأردن هي الأضعف والتي ينعكس ضعفها وبالتالي على باقي المؤشرات، وبذلك تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها "أن هناك علاقة إيجابية بين واقع ومدى قوة مؤشرات البُعد السياسي للحكم الرشيد في الأردن وواقع ومدى قوة مؤشرات أبعاد الحكم الرشيد الأخرى في الأردن".

أي أن مؤشرات البُعد السياسي للحكم الرشيد في الأردن هي المتغير المستقل، ومؤشرات أبعاد الحكم الرشيد الأخرى هي المتغير التابع.

منهجية الدراسة:

ستستخدم الدراسة المناهج التالية:

-المنهج الوصفي التحليلي: ويركز هذا المنهج على تحديد الظواهر والمتغيرات محل الدراسة، وفحص وتمحیص العوامل المختلفة المحيطة بها، بحيث يساعد على الاحاطة بعده كثیر من الأبعاد والعلاقات للانتقال من مستوى الفهم البسيط إلى المستوى المركب، ولذلك سيساعد هذا المنهج على وصف وتشخيص ظاهرة الحكم الرشيد ومعالجة أبعادها المختلفة، ثم رصد وتحليل واقع مؤشراته في الأردن، حيث سيجري تحليل قيم مؤشرات البُعد السياسي للحكم الرشيد في الأردن خلال فترة الدراسة، وربط مدى قوتها أو ضعفها بقوتها أو ضعف مؤشرات الأبعاد الأخرى.

-منهج تحليل النظم: يركز هذا المنهج على مفهوم النظام باعتباره وحدة التحليل الأساسية، الذي يدوره يتكون من مجموعة من الوحدات الفرعية التي تتفاعل فيما بينها بصورة آلية لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل، وفي إطار ذلك يعني الاعتماد المتبادل أن أفعال وحدة ما تؤثر في باقي الوحدات، وأن التغيير في البيئة يؤثر في النظام، ولذلك سيساعد هذا المنهج على فهم وتحليل الظروف والعوامل المؤثرة على مستويات مؤشرات البُعد السياسي للحكم الرشيد كبيئة داخلية للنظام السياسي باعتبار أن منهج تحليل النظم يركز على التفاعلات السياسية التي يتضمنها النظام السياسي ويرى أنها ذات طابع ديناميكي، مما سيساعد على تحليل تأثير بيئه النظام السياسي ومتغيراتها والجانب الحركي فيها على مستويات الحكم الرشيد في الأردن.

-المنهج المقارن: يركز هذا المنهج على أوجه الشبه والاختلاف بين الحالات المدروسة، وبذلك ستستخدم الدراسة هذا المنهج للمقارنة بين واقع مؤشرات الحكم الرشيد المختلفة ومستوياتها في الأردن خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

-عالجت دراسة (الرفاعي، 2019) الحكم الرشيد في الأردن وبهدف تعرّف ترتيب الأردن في مؤشرات الحكومة العالمي وابراز أهم المبادرات والبرامج الاصلاحية ودورها في تحقيق الحكم الرشيد، وتحديد السُّبل التي من خلالها يمكن تحقيق التقدّم المنشود، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تراجعاً في أداء ثلاثة مؤشرات وتطوراً إيجابياً في أداء ثلاثة أخرى خلال الفترة (1996-2014)، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ووضع نظام لمساءلة ومراقبة أداء المسؤولين الحكوميين، وضرورة تحسين جودة الخدمات العامة، ووضع خطط وبرامج وسياسات لمعالجة قضايا وهموم المواطنين الأساسية، وتحديث التشريعات واستقرارها، وصياغة قانون جديد للانتخابات يلبي طموحات المواطنين، إضافة إلى أهمية وضع استراتيجية واضحة للحد من الترهّل الإداري والقضاء على البيروقراطية في القطاع العام، وضرورة استقرار الحكومات واطالة مدتّها لاعطائها المدة الكافية لتنفيذ برامجها، ولضمان استقرار السياسات العامة.

-و قد عالجت دراسة (نجادات، وخضيرات، 2018) أثر مؤشرات الحكم الرشيد في المديونية العامة في الأردن خلال الفترة (1996-2012) وهدفت إلى دراسة مدى التقدّم في مؤشرات الحكم الرشيد في الأردن وتطور الدين العام، وطبيعة العلاقة بين مؤشرات المتغيرين خلال فترة الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر المديونية وكل من مؤشرات (ابداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، ومكافحة الفساد)، وأن العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الحكم الرشيد ومؤشرات المديونية تختلف من مؤشر إلى آخر، وخُلصت الدراسة إلى أن تحسين مؤشرات الحكم الرشيد يتطلب تعزيز العلاقة بين المواطن والدولة عبر توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وبناء تحالفات بين الحكومات والهيئات التشريعية والقطاع الخاص والاعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز حرية الرأي والاعلام والشفافية.

-دراسة (Bani Salameh, 2018) والتي جاءت بعنوان الاصلاح السياسي في الأردن: الواقع والتطبعات، فقد قدمت مراجعة شاملة

لعملية الاصلاح السياسي في الأردن ابتداء من عام 1989، وعالجت أهم العقبات التي تعرّض طريق الاصلاح السياسي في الأردن، كالظروف الاقليمية المضطربة وضعف مؤسسات المجتمع المدني وانتشار الفساد والظروف الاقتصادية القاسية والثقافة السياسية التقليدية الضيقة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاصلاح السياسي في الأردن مطلب قديم وشعبي وأن عملية الاصلاح السياسي في البلاد قد حققت بعض الانجازات، وأن مزيد من هذه الانجازات يتطلب اعادة النظر في القوانين التي تحكم الحياة السياسية لتعزيز دولة القانون والمساواة، وللتغلب على عدم الاستقرار الذي تجلّى بالريع العربي.

-أما دراسة (رمضان، 2015) والتي جاءت بعنوان *البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وامكانية الإفادة الفلسطينية*، فقد هدفت إلى البحث في دور *البعد السياسي للحكم الرشيد* في تجربة ماليزيا الانمائية في الفترة (1981-2003) وامكانيات الإفادة من ذلك في التجربة الفلسطينية، وقد عالجت الدراسة ماهية الحكم الرشيد من حيث التعريف والأهمية والشروط والأبعاد، وناقشت مفهوم الدولة الانمائية وخصائص الحكم الرشيد في الدولة الانمائية بماليزيا، ويرتبط ذلك بالتركيز على مكافحة الفساد وسيادة القانون وحرية الصحافة والتعددية الحزبية والمنافسة الانتخابية وحقوق الانسان واستقلال القضاء، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية *البعد السياسي للحكم الرشيد* في تحقيق التنمية، وجود علاقة قوية ومتراقبة بين هذا *البعد* والتنمية في الدولة الانمائية، وأن هذه الأخيرة بحاجة لمتطلبات ومزايا يجب أن تتحقق بالدولة وهي القيادة المستنيرة ذات الفكر التنموي ووجود نظام سياسي مستقر، ونخبة ببرورقاطية قوية وفعالة تتسم بالكفاءة والتماسك، ووجود مجتمع مدني مسؤول يكون عوناً للحكومة في مكافحة الفساد، وهو ما يُوفره *البعد السياسي للحكم الرشيد*.

-تناولت دراسة (المجالي، 2013) *الحكم الرشيد في الأردن وبالتركيز على مؤشر واحد من مؤشراته وهو مؤشر مكافحة الفساد*، حيث هدفت الدراسة إلى تعرّف ماهية الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية وتعرّف مفهوم الفساد وأسبابه وأنواعه المختلفة وتسليط الضوء على الجهود الأردنية المختلفة لمعالجة ظاهرة الفساد ولتحقيق الحكم الرشيد، وخلصت الدراسة إلى أن ظاهرة الفساد تعدّ من القضايا الرئيسية التي شغلت المواطن الأردني نتيجة لتوسيعها ومساسها بالموارد، وأنه وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في تتبع الظاهرة على المستوى التشريعي والمؤسسي إلا أن هناك خللاً واضحاً في التعامل مع قضايا الفساد وعدم وجود آلية وطنية حقيقة لمعالجة هذه الظاهرة، وأن هناك فجوة حقيقة بين الاطار النظري والتطبيقي في مكافحة الفساد، مما كان له دوراً كبيراً في التأثير على مستوى الحكم الرشيد في الأردن.

-وقد عالجت دراسة (Satloff,Schenker,2013) موضوع الاستقرار السياسي ومستوياته في الأردن في ظل ثورات الربيع العربي من حيث الأسباب والآليات التي يمكن اللجوء إليها لتعزيز مستوياته، حيث ركزت الدراسة على مجموعة من التحديات الخارجية والداخلية المتزايدة والتي أثرت على الاستقرار السياسي ومستوياته في الأردن تمثلت الخارجية منها بالأثار غير المباشرة لحالة عدم الاستقرار في سوريا والتكلفة الباهظة للأعداد الكبيرة للاجئين، أما المصادر الداخلية فتمثلت بارتفاع المطالب الشعبية الناتجة عن إجراءات التشفّف الاقتصادية والشكوى من عدم وجود اتفاق حكومي كافٍ وسوء توزيعه، والمطالبة باصلاحات سياسية وبمكافحة الفساد، ووصلت الدراسة إلى أن الثقافة السياسية الأردنية المعتمدة وغير المؤدلجة والمناوئة للثورات لعبت دوراً مهما وكانت عاملًا مخفّفاً قوي التأثير فيما يتعلق بمستويات الاستقرار السياسي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز مستويات الاصلاح السياسي ومكافحة الفساد، ودعم المزيد من الاصدارات التي تتضمن مراجعة قوانين الاعلام من أجل توفير بيئة اعلامية أكثر حرية، وتعديل قانون الانتخابات لزيادة عدد الممثلين المنتخبين من القائمة الوطنية، وبما يمنح الأحزاب السياسية تمثيلاً أكبر في مجلس النواب.

-أما دراسة (المقاد، 2007) والتي عالجت واقع الأردن كدراسة حالة في اطار تناولها لموضوع أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته، فقد حددت مجموعة من العوامل التي شاهم في التحول الديمقراطي في الأردن بعضها داخلية والأخرى خارجية، حيث تشمل الداخلية منها البناء القانوني والإرادة السياسية والتشيّنة المجتمعية والسياسية اضافة إلى الحاجة المجتمعية إلى الاصلاح والتغيير، أما العوامل الخارجية فتشمل الموجة العالمية للتحول الديمقراطي والعلوّمة وانتهاء الحرب الباردة، وقد ركزت الدراسة على التحديات التي تواجه المسيرة الديمقراطية في الأردن وأهمها الصعوبات الادارية والتشريعية التي تواجهها حرية التعبير في المجتمع الاردني، و عدم تعاون الحكومة أحياناً مع منظمات وجمعيات حقوق الانسان، و اصدار عدد كبير من القوانين المؤقتة في غياب مجلس النواب، و تقييد دور ونشاطات مؤسسات المجتمع المدني، اضافة الى مشكلات مرتبطة بطبعية القوانين الناظمة للحياة السياسية الاردنية وأهمها قانون الانتخاب وقانون الأحزاب السياسية.

و يُلاحظ على نحو عام أن هناك نقاطاً واضحاً في الدراسات التي تُعالج موضوع الحكم الرشيد في الأردن وخاصة في بعده السياسي، فأغلب الدراسات السابقة تتعلق بالحكومة في اطار الشركات أو تُركز على بعد الاداري للحكم الرشيد، أو أنها تتناول

مؤشرًا واحدًا من مؤشرات الحكم الرشيد وخاصة مؤشر مكافحة الفساد، ولذلك فإن ما يميز هذه الدراسة أنها ستركز على نحورئيس على البُعد السياسي للحكم الرشيد في الأردن.

المبحث الأول: مفهوم الحكم الرشيد وأبعاده

سيجري تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول الأول مفهوم الحكم الرشيد، ويُعالج الثاني أبعاد الحكم الرشيد.

المطلب الأول: مفهوم الحكم الرشيد

يعد البنك الدولي أول من بادر باستخدام مضمرين ومعايير ومبادئ الحكم الرشيد على نحو واسع لاستدامة التنمية، وقد كان ذلك على اثر تقرير له صدر حول الأزمة الاقتصادية في أفريقيا عام 1989، حيث عَرَف البنك الدولي الحكم الرشيد تعريفاً عاماً على أنه "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة" (The World Bank, 1989)، وحدّد التقرير أربعة مجالات للحكم الرشيد هي: إدارة القطاع العام، المسائلة، الإطار القانوني للتنمية، الشفافية (The World Bank, 1989).

وفي تقرير آخر للبنك الدولي حول "الحكم والتنمية" صدر عام 1992، عَرَف الحكم الرشيد بأنه: "أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية" (The World Bank, 1992)، ويلاحظ من هذا التعريف حرص البنك الدولي على استخدام كلمة "القوة" التي تشمل السلطة والنفوذ معاً، وعبر أيضًا عن الأساليب الرسمية وغير الرسمية في الإدارة والحكم، وبالتالي تسمح بوجود أدوار لفاعلين رسميين وغير رسميين، بما يشمل الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص (جامعة، 2001).

واستمراراً لهذا التطور في تحديد مفهوم الحكم الرشيد، عمل خبراء البنك الدولي على تطوير تعريف أكثر دقة للمفهوم، حيث جرى تعريفه بأنه "مجموعة القواعد والمؤسسات التي تمارس على أساسها السلطة في بلد ما" (Kaufmann, 2009)، ووفقاً لذلك فالحكم الرشيد يعدّ معياراً أدائياً، تقييم على أساسه الحكومات (محمد ورحال، 2004)، كما تتطابق فكرة الحكم الرشيد في نظر البنك الدولي مع فكرة تطوير الإدارة لخدمة التنمية، فالحكم الرشيد معياراً أساسياً لخلق وإدارة البيئة الداعمة للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة، مثمناً هو مكمل أساسى للسياسات الاقتصادية المجدية (الكайд، 2003).

وتعُرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) الحكم الرشيد على نحو يقترب من منظور البنك الدولي، حيث تُعرف بأنه "استخدام السلطة السياسية، وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وقد حددت المنظمة معايير الحكم الرشيد بأربعة، شملت "حكم القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد، وخفض النفقات العسكرية" (OECD, 1995).

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، فقد عَرَف الحكم الرشيد تعريفاً أكثر شمولًا وفقاً لمقارنته السياسية، التي لا تعتبره فقط وسيلة لتحقيق الفعالية في الإدارة، وإنما وسيلة لإقامة دولة حقوقية تحترم حقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية (دباغي، 2009)، حيث عَرَف الحكم الرشيد بأنه "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات، ويتضمن ذلك الآليات والعمليات والمؤسسات المركبة التي يقوم من خلالها الأفراد والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، ومعالجة خلافاتهم، وممارسة حقوقهم والتزاماتهم القانونية، ويتسم الحكم الرشيد بسمات عديدة، فهو يقوم على المشاركة، ويتسق بالشفافية، وينطوي على المسائلة، كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، فضلاً عن استناده إلى قواعد العدالة والإنصاف، وتعزيز سيادة القانون" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997).

وعلى اختلاف التعريفات في تحديدها لمفهوم الحكم الرشيد، يمكن القول أن مفهوم الحكم الرشيد له شعدين أساسيين:

1- **شق قيمي:** يتمثل في منظومة القيم التي يطرحها المفهوم مثل الشفافية والمشاركة والمساءلة، التي تهدف إلى إشراك أكبر عدد من المواطنين والقطاعات المختلفة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع بصفة عامة، وقضايا التنمية بصفة مختلفة (جامعة، 2001)، وما يرتبط بذلك من قضايا تتعلق بالديمقراطية وحكم القانون، والمطالبات القائمة على الحقوق والمساواة أمام القانون، واستقلال القضاء، والمشاركة في إدارة الشؤون العامة، والنزاهة الانتخابية، والتعددية السياسية، والحرية، والمساواة بين الجنسين، وإدماج الشباب والمجموعات المهمشة، وتفعيل مبدأ المواطنة، وحرية وسائل الإعلام في إطار حرية الوصول إلى المعلومات التي تحققت بها الهيئات العامة (United Nations, 2012).

2- **شق مؤسسي:** يتمثل في مفهوم الشبكات (Policy Network) الذي يتعرض لطبيعة العلاقات بين الأفراد والجماعات المشاركة في عملية صنع السياسات، بحيث يجري التنسيق بين الأطراف الفاعلة (الدولة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص) (جامعة، 2001)، وهذا الشق قائمه على التفاعل المتوازن بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والسوق والمجتمع المدني والمواطن أيضًا،

وضمان هذا التوازن والمشاركة يقوم على أساس الشفافية والمساءلة والمشاركة (سرور، 2001)، كما يشمل الشق المؤسسي للإدارة السليمة للموارد وإيصال الخدمات العامة وإمكانية الحصول عليها على قدم المساواة، والاستجابة لآراء المواطنين ومشاركتهم في القرارات التي تهمهم، والحد من الفساد، وإدارة أفضل للموظفين (United Nations, 2012).

المطلب الثاني: أبعاد الحكم الرشيد

يتضمن مفهوم الحكم الرشيد ثلاثة أبعاد رئيسة هي: البعد السياسي، والبعد الاقتصادي، والبعد الإداري، تُشكل بمجموعها ظاهرة الحكم الرشيد، كما يلي:

أولاً: البعد السياسي: يرتبط هذا البعد بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، ومستويات المشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون (بلقاسم، 2008)، والقواعد الحاكمة للنظام السياسي على نحو عام، حيث يفترض أن يتسم الحكم الرشيد بوجود نظام يتمتع بالشرعية ويعتمد في سلطاته على توسيع ديمقراطي من الجماهير ويقوم على مبادئ التعددية والفصل بين السلطات (Leftwich, 1994)، وبهذا المعنى لن يتحقق الحكم الرشيد إلا في ظل نظام ديمقراطي وبما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني و تعمل بدورها على توسيع المشاركة السياسية، لتمكن أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطن من جهة، وتعزيز شرعية المحكمين من جهة ثانية، فضلاً عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيمًا عقلانيًا يوجه الصراع والمنافسة إلى مصلحة المجتمع ككل (بن نعوم، 2016)، وبما يضمن التفاعل الإيجابي بين الأطراف الفاعلة (الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني)، وتعاونهم ومشاركتهم في خدمة الصالح العام وبالتالي تحقيق مصالح الأفراد (بوزيد، 2013).

هذا يعني أنَّ البعد السياسي يمكن في ضرورة تعزيز الديمقراطية التي تُعدُّ شرطاً في تجسيد الحكم الرشيد، من خلال تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتعددية مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، وهيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانيَّة ما تستطيع به ممارسة الرقابة على الجميع وفق أطر واضحة ومتعارف عليها (عبد الشافي، 2016)، وبوجود الدولة الحقوقية التي تكفل احترام الحريات العامة، وقوة تأثير الرأي العام والأحزاب السياسية، وضمان إنشاء الجمعيات، في ظل تداول حقيقي على السلطة، وفعالية النظم المرتبطة بقدرتها على أداء الوظائف المجتمعية، مما يخلق رضى المجتمع على السلطة، وبالتالي تعزيز الشرعية وتجميد الاستقرار (بوزيد، 2013).

ثانياً: البعد الاقتصادي: ويتعلق ذلك بأساليب وإجراءات اتخاذ القرارات التي تكون لها تأثيرات على النشاطات الاقتصادية للدولة وعلاقتها الاقتصادية مع الدول الأخرى (بلخير، 2009)، وانعكاس ذلك على آليات توزيع الإنتاج والسلع والخدمات على أفراد المجتمع، وطبيعة السياسات العامة في المجال الاقتصادي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر والوفرة المادية ونوعية الحياة (رمضان، 2015).

كما يتمحور البعد الاقتصادي للحكم الرشيد حول مستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال اعتماد قوانين مرنَّة وإصلاحات اقتصادية، ومحاربة ظاهرة الفساد الاقتصادي، وضمان تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام، وتوفير البيئة التنظيمية والتشريعية لنشاطات مختلف القطاعات، وبالتالي تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية، إضافة إلى فتح مجال الحريات الاقتصادية بتشجيع القطاع الخاص وتمكينه من أداء أدواره، واحترام قواعد المنافسة، وحرية دخول السوق (دباغي، 2009).

هذا يعني أنَّ الاهتمام ليس محصوراً في تحديد مستويات النمو الاقتصادي، وإنما يمتد ليشمل جوانب ومستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات، وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية وأثارها على حياة الناس وعلى استقرار الدولة، والأخذ بالأسباب المؤدية لتحقيق التنمية، وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات (بن نعوم، 2016)، والتزام الحكومات بالمعايير الدولية في مراحل التفاوض، وإبرام وتنفيذ أية اتفاقية تجارية، أو اقتصادية، أو مالية، وبحيث يؤدي كل ذلك إلى خلق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي (بلخير، 2009).

ويُشير ذلك إلى أنَّ البعد الاقتصادي يتضمن بُعداً اجتماعياً، يهدف إلى تحقيق الفعالية في نشاط الحكم الذي يعَدُّ رشيداً إذا لبِّي حاجات الناس في الحاضر وحاجات الأجيال في المستقبل، من خلال الاستعمال العقلاني للموارد العمومية والتوزيع العادل للثروات وفق معيار الإنتاجية، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين وتحسين نوعية الحياة وحماية حقوق الإنسان (بلخير، 2009)، أي أنَّ الحكم الرشيد يتجاوز مقاربة تحقيق النمو إلى مقاربة تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة (أبراشة، 2014).

ثالثاً: البعد الإداري: ويتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها (كريم، 2004)، وتطبيق القرارات من قبل إدارة عامة فاعلة ومسئولة (كريم، 2001)، ووجود جهاز للخدمة المدنية يتمتع بالكفاءة، والاستقلالية، والشفافية، ويُخضع للمساءلة (Leftwich, 1994)،

إضافة إلى تطوير الفعالية في تسيير القطاع العام، وتفعيل طرق إسناد الوظائف، وإنشاء بيئة قانونية لتحقيق التنمية (دباغي، 2009)، ويعتمد ذلك على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، التي تحكم سير العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملائتها وقدرتها على تحقيق أهدافها، والتركيز على الجودة الشاملة والمرونة في الحركة الإدارية واتخاذ القرارات (بن نعوم، 2016)، إضافة إلى الاهتمام بالموظفين وتمكينهم وإعدادهم مهنياً، وتنمية روح المسؤولية والولاء والانتماء لديهم (بلخير، 2009).

ويرتبط البعد الإداري بأنظمة التسيير العقلاني والإدارة الرشيدة للموارد العامة من خلال التوزيع العادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع، والقضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبيّة، وتطبيق الامركرزية لترشيد الإدارة العامة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، ووضع تشريعات ومدونات لمكافحة الفساد، وتفعيل الإعلام والشفافية، وإتباع إستراتيجية شاملة تمكنها من تحقيق أهدافها، ومراعاة حجم الهيكل التنظيمي، ومدى تكيفه وطبيعة البيئة المحيطة (بوزيد، 2013).

وتطلب الإدارة الرشيدة ضرورة الاستقلال عن السلطة السياسية والاقتصادية، من خلال قيام مهامها وواجباتها على موظفين مهنيين مستقلين لا يخضعون إلا للقوانين، ووفق كفاءات وظيفية متميزة، وبما يضمن تحديد الإدارة عن التوجهات السياسية والحزبية (أبرادشة، 2014).

المبحث الثاني: واقع مؤشرات الحكم الرشيد في الأردن

سيجري قياس مستويات الحكم الرشيد في الأردن كدراسة حالة بالاعتماد على المؤشرات التي يُصدرها ويقيسها البنك الدولي وهي ستة مؤشرات، مرتبطة بثلاثة معايير، بدأ البنك الدولي بإصدارها دراستها في (200) دولة وإقليم منذ نهايات العقد الأخير من القرن الماضي، ويجري عرض نتائج كل مؤشر من المؤشرات الستة في مدى بين (2.5-) (أي الأقل والأسوأ في مستويات الحكم الرشيد) و(+ 2.5) (أي الأعلى والأفضل في مستويات الحكم الرشيد) (Kaufmann, 2010).

و تتوزع المؤشرات الستة للحكم الرشيد على ثلاثة أبعاد، كل بُعد منها يشمل مؤشرين، كما يلي:

1- العملية التي يجري بها اختيار الحكومات، ومراقبتها، ومساءلتها، واستبدالها: ويتمثل بمضمونه البعد السياسي للحكم الرشيد، ويترعرع عنه مؤشرين رئيسين هما، أ-مؤشر إبداء الرأي والمساءلة: الذي يجسد التصورات عن دولة ما حول مدى قدرة مواطنيها على المشاركة في اختيار حكوماتهم، وكذلك مدى حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام، ب-مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: ويُجسد تصورات احتمال عدم الاستقرار السياسي في الدولة، واحتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنفية، ويشمل ذلك العنف ذي الطابع السياسي وأعمال الإرهاب (Kaufmann, 2010)، والتغير المتكرر في الحكومة سواء على مستوى رئيس الوزراء أو على مستوى الوزراء (هيجوت، 2001).

2-قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة ومستقرة، ووضعها حيز التطبيق بفاعلية، وإدارة الموارد بكفاءة، ويتضمن هذا البعد مؤشرين لهما طابع اداري واقتصادي هما: أ-مؤشر فاعلية الحكومة: ويُجسد التصورات المتعلقة بنوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية، ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة في الالتزام بهذه السياسات، ب-مؤشر الجودة التنظيمية: ويُجسد التصورات المتعلقة بقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات والقوانين السليمة التي تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص (Kaufmann, 2010).

3- مدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات بينها، ويشمل ذلك مؤشرين رئيسين هما، أ-مؤشر حكم القانون: ويُجسد التصورات المتعلقة بمدى ثقة المتعاملين في الالتزام بالقواعد القانونية، ولاسيما نوعية إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، وكذلك احتمال وقوع الجرائم والعنف، ب-مؤشر مكافحة الفساد: ويُجسد التصورات حول مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك كل أشكال الفساد الصغير والكبير، فضلاً عن مدى سيطرة أصحاب النفوذ والمصالح الخاصة والثُّنُب على الدولة (Kaufmann, 2010).

ويلاحظ من الجدول رقم (1) أن قيم مؤشرات الحكم الرشيد في الأردن منخفضة انخفاضاً واضحاً على نحو عام، مما يعني تدني مستويات الحكم الرشيد فيه خلال فترة الدراسة، حيث يتراوح المعدل العام لقيم المؤشرات بين (- 0.72) كأدئى قيمة لمؤشر إبداء الرأي والمساءلة وهو الأقل رشادة بين المؤشرات، و(0.31) كأعلى قيمة لمؤشر حكم القانون وهو الأكثر رشادة بين المؤشرات، مما يُظهر المستويات المتداينة للحكم الرشيد في كافة المؤشرات الستة، خاصة لمؤشر إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، اللذين تميزا بقيمة سالبة في كل سنوات الدراسة، ومع أن المؤشرات الأربع الأخرى كانت بقيمة موجبة في معظم سنوات

الدراسة، إلا أنها منخفضة أيضاً، حيث كان أعلىها مؤشر حكم القانون بمعدل عام (0.31)، تلاه مؤشر مكافحة الفساد بمعدل عام (0.19)، ثم مؤشر الجودة التنظيمية (0.18)، ثم مؤشر فاعلية الحكومة بمعدل (0.12).

وبناءً على المعدل العام لقيم كل مؤشر، يمكن ترتيب المؤشرات من الأقل رشادة إلى الأكثر رشادة في الأردن كما يلي:

1. مؤشر إبداء الرأي والمساءلة (-0.72) (الأقل رشادة).
2. مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (-0.42).
3. مؤشر فاعلية الحكومة (0.12).
4. مؤشر الجودة التنظيمية (0.18).
5. مؤشر مكافحة الفساد (0.19).
6. مؤشر حكم القانون (0.31) (الأكثر رشادة).

الجدول (1) تقييم الأردن في مؤشرات الحكم الرشيد خلال فترة الدراسة

مكافحة الفساد	حكم القانون	الاستقرار السياسي	الجودة التنظيمية	فاعلية الحكومة	إبداء الرأي والمساءلة	غياب العنف	والمساءلة	المعدل العام للمؤشر
0.05-	0.11	0.04	0.11	0.46-	0.80-			2002
0.31	0.36	0.21	0.21	0.07-	0.63-			2003
0.26	0.32	0.29	0.06	0.23-	0.55-			2004
0.26	0.33	0.10	0.03	0.13-	0.51-			2005
0.26	0.33	0.33	0.20	0.76-	0.72-			2006
0.26	0.39	0.31	0.23	0.30-	0.68-			2007
0.36	0.41	0.32	0.23	0.37-	0.74-			2008
0.16	0.25	0.27	0.24	0.35-	0.78-			2009
0.04	0.19	0.23	0.10	0.31-	0.80-			2010
0.10	0.24	0.30	0.09	0.51-	0.80-			2011
0.07	0.37	0.19	0.01-	0.52-	0.73-			2012
0.07	0.39	0.14	0.05-	0.61-	0.81-			2013
0.14	0.46	0.08	0.12	0.54-	0.75-			2014
0.26	0.44	0.08	0.12	0.61-	0.77-			2015
0.27	0.30	0.05	0.13	0.49-	0.71-			2016
0.27	0.26	0.10	0.11	0.50-	0.72-			2017
0.15	0.23	0.08	0.11	0.38-	0.70-			2018
0.13	0.14	0.03	0.10	0.36-	0.67-			2019
0.19	0.31	0.18	0.12	0.42-	0.72-			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات البنك الدولي (The World Bank, 2020).

وبجمع قيم المعدلات العامة لمؤشرى كل بُعد من أبعاد الحكم الرشيد، يمكن ترتيب أبعاد الحكم الرشيد في الأردن من الأقل رشادة إلى الأكثر رشادة كما يلي:

1- العملية التي يجري بها اختيار الحكومات ومراقبتها ومساءلتها واستبدالها بقيمة (1.14) (مجموع قيم المعدلات العامة لمؤشرى إبداء الرأي والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف)، وهو الأقل رشادة، حيث جاء مؤشر إبداء الرأي والمساءلة في المرتبة الأولى من حيث الأقل رشادة بين كل المؤشرات وبمعدل عام (-0.72)، وجاء مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في المرتبة الثانية من حيث الأقل رشادة بين كل المؤشرات وبمعدل عام (-0.42)، ويدل ذلك على الضعف الكبير في مؤشرات البعد السياسي للحكم الرشيد في الأردن، وأن انخفاض مستويات الحكم الرشيد في الاردن هي قضية ذات طابع سياسي، أكثر منها اقتصادية أو ادارية، كما سيجيри توضيحه فيما بعد.

2-قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سلية ومستقلة، ووضعها حيز التطبيق بفاعلية، وإدارة الموارد بكفاءة، بقيمة (0.30) (مجموع قيم المعدلات العامة لمؤشرى فاعلية الحكومة والجودة التنظيمية).

أ-مؤشر فاعلية الحكومة: جاء ترتيب هذا المؤشر ومن حيث الأقل رشادة في المرتبة الثالثة من بين كل المؤشرات وبمعدل عام موجب (0.12)، وقد شهد تقييم الأردن في هذا المؤشر تذبذباً واضحاً خلال فترة الدراسة بين ارتفاع وانخفاض، ورغم أن القيم جاءت موجبة في أغلب السنوات، إلا أنها انخفضت إلى قيم سالبة مرتين، هذا يعني ضعف نوعية الخدمات العامة في الأردن، وانخفاض مستويات استقلال الخدمة المدنية عن الضغوط السياسية، إضافة إلى تدني مستويات الانتاجية في القطاع العام. حيث يُعاني هذا الأخير من زيادة الموظفين وتراجع الفاعلية، فهو قطاع كبير نسبياً يتكون من (110) من الوزارات والوحدات والتقسيمات الفرعية، وبحصة تصل إلى (20%) من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لذلك تُشكّل رواتب القطاع العام والالتزامات والتقادم نحو (27%) من النفقات السنوية للحكومة، وهناك العديد من الجهات الحكومية التي لا تتوفر لها الموارد اللازمة لتمويل كلف الاستثمار والتدريب، وصيانة الأنظمة والمرافق للارتفاع بنوعية الخدمات التي تقدمها أو لتحسين إنتاجيتها (وثيقة الأردن 2015، 2025).

ب-مؤشر الجودة التنظيمية: جاء ترتيب هذا المؤشر في المرتبة الرابعة من حيث الأقل رشادة بين كل المؤشرات وبمعدل عام موجب (0.18)، وعلى الرغم من أن قيم مؤشر الجودة التنظيمية بقيت قيمًا موجبة ولم تخضع بإتجاه القيم السالبة، إلا أنها منخفضة في كل السنوات، حيث كانت أعلى قيمة له (0.33) عام 2006، ويلاحظ انخفاض قيم المؤشر في أوج فترة الربيع العربي، وحاله عدم الاستقرار السياسي في الإقليم، وبالتالي التأثير على البيئة الاقتصادية والاستثمارية والتنافسية لدول المنطقة ومنها الأردن، حيث يتضح الانخفاض المستمر في مستويات التقييم ابتداءً من عام 2011 وعلى نحو متالي، فالاردن محاط تاريخياً بالعديد من الأزمات التي أثرت سلباً على أدائه الاقتصادي على نحو كبير، مع الأخذ بعين الاعتبار افتتاح الاقتصاد الأردني على العالم الخارجي مما يجعله يُعاني من تداعيات الأزمات التي تحدث دولياً وإقليمياً (خصاونة، 2017).

و يمكن تفسير تقدم مستويات مؤشرات هذا البعد بالمقارنة مع الانخفاض الملحوظ في قيم مؤشرات البعد الأول، بالمحاولات والجهود المبذولة للحد من الترهل الحكومي، وتحسين جودة الخدمات الحكومية، فقد تبنّت الحكومات الأردنية المتعاقبة عدداً من المبادرات والبرامج والسياسات لتطوير القطاع العام، وبناء جهاز حكومي أكثر فعالية وكفاءة وخاصّة للمساعدة، ومن ذلك تشكيل لجنة إصلاح القطاع العام (المراحل الأولى) عام 1999، وإعلان برنامج تحديث وتطوير القطاع العام (المراحل الثانية) عام 2002، وبرنامج تطوير القطاع العام (2004-2009) عام 2004، وتأسيس وزارة القطاع العام عام 2006 (وزارة تطوير القطاع العام، 2011)، وتبني برنامج الحكومة الإلكترونية لتيسير الإجراءات الحكومية وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين والحكومة ومؤسسات الأعمال (وزارة الصناعة والتجارة، 2010).

يُضاف إلى ذلك، قيام الحكومة الأردنية بتوسيع دور القطاع الخاص من خلال إطار تشريعي مشجع لهذا القطاع ومنحه المزيد من الحواجز التي هيأت المناخ لنموه وازدهاره، فقد تبنّت الحكومة الأردنية برنامج الخصخصة ابتداءً من عام 1996 في إطار تحرير الاقتصاد وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي (مركز البديل للدراسات والأبحاث، 2013)، وقدّمت العديد من الحواجز على شكل إعفاءات من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية، التي تُمْنَح بدورها للمستثمرين الأردنيين والأجانب على حد سواء (U.S. Department of State, 2014).

3- مدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات بينها، بقيمة (0.50) (مجموع قيم المعدلات العامة لمؤشرى حكم القانون ومكافحة الفساد)، وهو الأكثر رشادة، بالمقارنة مع البعد الأول والبعد الثاني.

أ-مؤشر مكافحة الفساد: جاء ترتيب هذا المؤشر في المرتبة الخامسة من حيث الأقل رشادة بين كل المؤشرات وبمعدل عام موجب (0.19)، وقد بقي تقييم الأردن في هذا المؤشر منخفضاً في كل السنوات، وبقيت قيمه موجبة باستثناء عام (2002) حيث أخذ تقييمه قيمة سالبة، بدرجة (-0.05)، وهو العام الذي كُشف فيه عن قضية (التسهيلات المالية) باعتبارها من أكبر قضايا الفساد، وأكبر عمليات الاحتيال البنكية التي شهدتها المملكة وجرى الكشف عنها (حمارنة والمصياغ، 2004)، الأمر الذي أثر إيجاباً في ارتفاع قيم الأردن في هذا المؤشر في السنوات اللاحقة، إضافة إلى التأثير الإيجابي الذي لعبه تصديق الاردن على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد عام 2005، وصدور قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لعام 2016 (هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، 2020).

و يلاحظ انخفاض قيم الأردن في هذا المؤشر في الفترة اللاحقة وخاصة مع بدايات الربيع العربي، حيث كانت المطالبة بمكافحة الفساد وملحقة الفاسدين على رأس أولويات مطالب الحراك الشعبي في الأردن ابتداءً من عام 2011، إلى جانب المطالبة بالإصلاح السياسي، وتحسين الظروف الاقتصادية، وتوفّر الضمانات لحماية الحقوق والحريات، والاحتجاج على ممارسات الحكومة وسياساتها

(بني سلامة، 2013)، كما يلاحظ أن تقييم الأردن في هذا المؤشر كان يتأثر سلباً في فترات حل مجلس النواب، لما للسلطة التشريعية من دور هام في الرقابة ومكافحة الفساد كجهة رقابية على المستوى الدستوري، الأمر الذي يمكن ملاحظته من خلال ارتفاع قيمة المؤشر مع انتخاب مجلس النواب الثامن عشر عام 2016، وصدور قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016، وفي نهاية فترة الدراسة يلاحظ عودة التراجع لقيم الأردن في المؤشر، وهو ما يؤكده أيضاً تراجع ترتيب الأردن في مؤشر مدركات الفساد (CPI/منظمة الشفافية الدولية) حيث تراجع ترتيب الأردن فيه من الترتيب (58) عام 2018 إلى الترتيب (59) عام 2019، وتشير بيانات المنظمة ذلك إلى تراجع يتعلق بضعف الحكومة ومنع الرشوة، وزيادة الواسطة للحصول على خدمات من مؤسسات معينة (Transparency International, 2020).

بـ-مؤشر حكم القانون: وهو المؤشر الأفضل تقييماً من بين كل المؤشرات بالنسبة للأردن، بمعنى أنه الأكثر رشادة وبمعدل عام (0.31)، ورغم قيمه المنخفضة في كل السنوات، إلا أنها بقيت قيماً موجبة ولم تُسجل انحداراً باتجاه القيم السالبة، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى أن الإطار القانوني في الأردن يُوفر القواعد والأحكام التي تضمن نزاهة القضاء واستقلال الأحكام القضائية (رشيد للنزاهة والشفافية، 2016)، كما يرتبط ذلك بالثقة العالية التي يحظى بها القضاء في الأردن (مركز الدراسات الاستراتيجية، 2013).

وتبدو المشكلة التي تُضعف تقييم الأردن في هذا المؤشر في التطبيق العملي، وفي تزايد أعداد الجريمة التي تأثرت طردياً بأحداث الربيع العربي وتبعاته على الأردن (الصبيحي، 2016)، والتزايد الملحوظ في حوادث العنف المجتمعي (أورينج، 2014)، إضافة إلى أن الضعف العام في قيم هذا المؤشر يرتبط بانخفاض قيم المؤشرات الأخرى للحكم الرشيد، وبالذات مؤشر إبداء الرأي والمساءلة المتعلقة بالمشاركة والحقوق الأساسية للمواطنين، الذي هو أقل المؤشرات رشادة، مما انعكس سلباً على الواقع قيم مؤشر حكم القانون في الأردن.

المبحث الثالث: مؤشرات البعد السياسي في الأردن

سيجري تقسيم هذا المبحث إلى مطابقين، يتناول الأول مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، ويعالج الثاني مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

المطلب الأول: مؤشر إبداء الرأي والمساءلة

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن قيم هذا المؤشر في الأردن جاءت سالبة في كل سنوات الدراسة، وبنقيمات منخفضة نسبياً، حيث تراوحت بين (-0.81) عام 2013، وهي القيمة الأدنى خلال سنوات الدراسة، و(-0.51) عام 2005 باعتبارها القيمة الأعلى، وقد احتلَّ هذا المؤشر القيمة الأدنى بين كل المؤشرات خلال فترة الدراسة وبمعدل عام (-0.72)، مع انخفاض مستمر في قيمه، ويعبر ذلك عن تدهور مشاركة المواطنين في اختيار الحكومة ومراقبتها ومساءلتها في الأردن، ويمكن أن نعزّز ضعف قيم هذا المؤشر في الأردن وبالذات ما يتعلق بجزئية مشاركة المواطنين في اختيار الحكومات واستبدالها ومساءلتها إلى طبيعة النظام السياسي الأردني باعتباره نظاماً برلمانياً غير كامل، حيث إن الانتخابات البرلمانية لا تجري على أساس حزبي، بل على أساس عشائرية، أو عائلية، أو جغرافية، أو شخصية، ولا تشكّل الحكومات من الأحزاب أو الكتل في البرلمان (المشaque، 2016)، فالدستور يُنفي تشكيل الحكومة وإقالتها وقبول استقالتها بالملك، استناداً لنص المادة (35) منه، التي تنص على أن "الملك يعين رئيس الوزراء وينفيه ويقبل استقالته" (الدستور الأردني، المادة 35).

وهي ذات الفكرة التي عبر عنها الملك عبدالله الثاني في الورقة النقاشية الثانية عام 2013، وفحواها أن الحياة السياسية في الأردن درجت تاريخياً على اختيار رؤساء الوزراء والفريق الوزاري على أساس مزاياهم القيادية، وخبراتهم العلمية والعملية والحصول دستورياً على ثقة مجلس النواب، وأن مسار تعزيق الديمقراطية يمكن في الانتقال إلى الحكومات البرلمانية، بحيث تصل إلى مرحلة يُشكّل ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب الحكومة، وهو ما يتطلب تطوير أحزاب سياسية على أساس برامجي، تستقطب غالبية أصوات المواطنين، وتتمتع بقيادات مؤهلة وقدرة على تحمل أمانة المسؤولية الحكومية (الملك عبدالله الثاني، 2013).

ويرتبط ذلك على نحو كبير بضعف مؤسسات المجتمع المدني وبالذات الأحزاب السياسية التي ما زال أداؤها دون المستوى من حيث الفاعلية وانضمام المواطنين إليها، وفيما تزعّز الحكومة بسبب في ذلك إلى ضعف برامج الأحزاب وتبني بعضها أفكاراً وأجندة خارجية، وضعف ممارسة الديمقراطية في داخلها، فإن الأحزاب تعزّز السبب إلى سياسات الحكومة في تهميشها وعدم وضع قوانين

للانخاب تمكّنها، أي الأحزاب، من الوصول إلى البرلمان، مما أدى إلى ضعف انضمام الناس إليها، ووجود بعض السياسات الحكومية التي تُقيّد انضمام الناس إليها من خلال منع بعض أنشطتها (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2016). كل ذلك أدى إلى تراجع كبير في الإيمان بجدوى العمل الحزبي في الأردن، وهو ما أظهره استطلاع للرأي عام 2009 بينت نتائجه أن 20.4% من أفراد العينة مفتتون بجدوى العمل الحزبي، بينما كانت النسبة 60% عام 2001 (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2010)، وأفادت غالبية كبيرة من الأردنيين (92%) بأنّ أياً من الأحزاب والاتجاهات السياسية لا تمثلها (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2015).

وفي مؤشر آخر على ضعف مستويات المشاركة، أظهرت نتائج استطلاع أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية عام 2011، أن هناك ضعفاً ملحوظاً في الأطر المدنية والسياسية الطوعية، فنسبة المستجيبين الذين أجابوا بأنهم منخرطون في عضوية إطار مدني أو سياسي طوعي مثل (جمعية خيرية، هيئة شبابية، وهيئة ثقافية أو نادٍ رياضي أو جمعية تعاونية) كانت 5% في أقصاها، وهي نسبة المستجيبين الذين أفادوا بأنهم أعضاء في نادٍ رياضي وجمعية خيرية، وكانت نسبة المستجيبين الذين أفادوا بأنهم منتبون إلى حزب أو مجموعة أو حركة سياسية 1% (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2011).

ومقابل هذا الضعف الواضح في الإقبال على التظيم السياسي والمدني الطوعي، فإن نسبة المستجيبين الذين أفادوا بأنهم منخرطون بجمعيات ذات طبيعة عائلية/ قرابة كانت 9%， أي أقل بقليل من ضعف نسبة الذين أفادوا بأنهم منخرطون في جمعيات خيرية، وأكثر من تسعه أضعاف المنتسبين إلى أحزاب سياسية، وعزا 35% من المستجيبين غير المنتسبين إلى حزب، أو مجموعة، أو حركة سياسية عدم انتظامهم إلى عدم رغبهم بالانتساب وعدم حبهم للعمل السياسي، فيما عزا 24% السبب إلى عدم الإلادة والانفصال من هذه الأحزاب والحركات، وأفاد 13% أن السبب هو عدم التفرغ ولأسباب شخصية، و10% لعدم مصداقية الأحزاب، و5% للخوف من التبعات الأمنية، و5% لعدم المعرفة بالأحزاب، لأن الأحزاب تحقق مصالح شخصية لقادتها (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2011)، ولعل كل ذلك يفسر نظرية عينة قادة الرأي في استطلاع للرأي العام أجري عام 2019، حينما اعتبروا أن الاصلاح السياسي (قانون الأحزاب وقانون الانتخاب) في الأردن يُشكّل الأولوية السياسية القصوى (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019).

ويمكن الاستدلال على ضعف مستويات المشاركة وتراجعها في الأردن، خلال فترة الدراسة، من خلال تواضع نسب التصويت في الانتخابات البرلمانية، فيبينما كانت 55.7% في انتخابات المجلس الثالث عشر عام 1997، أصبحت 59% في انتخابات المجلس الرابع عشر عام 2003، ثم انخفضت إلى 57% في انتخابات المجلس الخامس عشر عام 2007 (صحيفة الدستور، 2010)، وإلى 53% في انتخابات المجلس السادس عشر عام 2010، وكانت 56.7% في انتخابات المجلس السابع عشر عام 2013، لتسجل تراجعاً واضحاً بنسبة 37.1% في انتخابات المجلس الثامن عشر عام 2016 (المشaque، 2016)، ويوضح حجم التراجع في المشاركة بالمقارنة مع نسبة المشاركة والتصويت في انتخابات المجلس الثاني عشر التي كانت 62% عام 1993، و68% في انتخابات المجلس الحادي عشر عام 1989 (صحيفة الدستور، 2010).

وقد أوضحت استطلاعات الرأي العام وجود ترکيز أكبر على الجانب الاقتصادي بالمقارنة مع الجانب السياسي، حيث جاء في استطلاع للرأي عام 2019 أن غالبية من (71%) من المستطلعين أرائهم أشاروا إلى أن التحدى الأهم الذي يواجه الأردن هو الوضع الاقتصادي العام في البلد، وعلى مستوى السياسة والديمقراطية أفاد أكثر من ربع المواطنين بأنهم مهتمون بالسياسة على نحو عام، وبما يعكس تراجعاً بالاهتمام بالسياسة بين العام 2011 و2018 (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2019 ب).

ويرتبط انخفاض مستويات المشاركة في الأردن، بواقع مستوى الديمقراطية فيه، وهو ما تشير إليه بيانات منظمة Freedom House¹، حيث يلاحظ من خلال الجدول (2) أن الأردن صُنف خلال أغلب سنوات الدراسة باعتباره دولة شبه حرّة، وبدأ يُصنف ابتداءً من عام 2010 حتى 2016 باعتباره دولة غير حرّة، مما يُشير إلى تراجع مستويات الديمقراطية فيه خلال هذه الفترة، وبالتالي مستويات المشاركة والحقوق السياسية والمدنية، وليعود وُيصنف باعتباره دولة شبه حرّة حتى نهاية فترة الدراسة.

¹ (Freedom House) هي منظمة غير حكومية تقوم بقياس الديمقراطية سنوياً في مختلف دول العالم وتصنيفها ضمن بعدين أساسيين: الحريات المدنية والحقوق السياسية، ويجري وضع علامة لكل دولة من (1-7) (1: الأكثر ديمقراطية)، وتصنف الدولة بحسب إذا حصلت على علامة من (1-2.5)، أو شبه حرّة (3-5)، أو غير حرّة (5-7).

الدول (2) تقييم حالة الديمقراطية في الأردن خلال فترة الدراسة

الحالة الديمقراطية	الحربات المدنية	الحقوق السياسية	السنة
شبه حرة	5	5	2002
شبه حرة	5	6	2003
شبه حرة	5	5	2004
شبه حرة	4	5	2005
شبه حرة	4	5	2006
شبه حرة	4	5	2007
شبه حرة	4	5	2008
شبه حرة	5	5	2009
غير حرة	5	6	2010
غير حرة	5	6	2011
غير حرة	5	6	2012
غير حرة	5	6	2013
غير حرة	5	6	2014
غير حرة	5	6	2015
غير حرة	5	6	2016
شبه حرة	5	5	2017
شبه حرة	5	5	2018
شبه حرة	5	5	2019

المصدر: جرى إعداد الجدول من قِبَل الباحث بناءً على بيانات منظمة Freedom House (Freedom House, 2020).

كما يلاحظ انه خلال الفترة التي صُنف فيها الأردن باعتباره دولة شبه حرة (2002-2009) تذبذب مستوياته في معايير (مقاييس) الحقوق السياسية والمدنية تبعاً لمجموعة من الأحداث السياسية التي أثرت على هذه المستويات، مما يؤخذ كمؤشر على تدنيه، أو ارتفاع مستويات المشاركة خلال سنوات الدراسة، وبالذات ما يتعلق بتصنيفه في قيم مؤشر الحقوق السياسية.

ففي بداية فترة الدراسة تراجعت قيم مؤشر الحقوق السياسية لتتأثر بذلك بحل مجلس النواب الثالث عشر في حزيران/2001، وتتأجل إجراء الانتخابات النيابية لمدة عامين كاملين، وإصدار أكثر من (200) قانون مؤقت طيلة غياب مجلس النواب، إضافة إلى المحالس البلدية المنتخبة وتعيين لجان حكومية بدلاً منها، مما أثر سلباً في مستويات المشاكل (Freedom House, 2008).

ثم عادت مستويات التصنيف بالارتفاع (ديمقراطية أفضل/مشاركة أعلى) ابتداءً من عام 2004 حتى عام 2009، وذلك بسبب إجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب الرابع عشر عام 2003، التي أجريت وفقاً لقانون الانتخاب المؤقت لسنة 2001، المرتبط بالصوت الواحد، وإجراء تعديل على نظام الكوتا، وزيادة عدد مقاعد مجلس النواب لتصبح (110)، وتخصيص (6) مقاعد للمرأة على الكوتا النسائية (العمرو وعمر، 2017)، إضافة إلى إجراء الانتخابات البلدية عام 2003، التي مكّن القانون الحكومية فيها من تعين رؤساء البلديات ونصف مقاعد الأعضاء، مما أدى إلى مقاطعة المعارضة للانتخابات في أغلب المناطق، كما جرى خلال هذه الفترة إجراء انتخابات لمجلس النواب الخامس عشر وفقاً لنفس القانون رقم 34 لسنة 2001، والانتخابات البلدية لعام 2007 التي تميزت بتخصيص كوتا للمرأة بنسبة لا تقل عن 20% من عضوية المجالس البلدية ومجلس أمانة عمان الكبرى (الخاروف والنابليسي، 2011).

وقد جاء ذلك في ظل أجواء تبني الحكومات الأردنية لمشروع الإصلاح السياسي والتنمية السياسية، وصدر وثيقة الأردن أولًا عام 2002، وتشكيل لجنة الأجندة الوطنية لوضع إطار للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عام 2005، ووثيقة كلنا الأردن عام 2006 (حياصات، 2013)، إضافة إلى صدور قانون جديد للأحزاب السياسية عام 2007، الذي رفع بدوره عدد أعضاء الحزب لغايات الترخيص من 50 إلى 500، مما خفض من عدد الأحزاب المسجلة من 37 إلى 14 حزب (Freedom House: 2008) كما تأثرت مستويات المشاركة والديمقراطية سلبًا خلال هذه الفترة بتراجع زخم الإصلاح السياسي مع التركيز المتجدد على الأمن، وإصدار تشريعات جديدة لمكافحة الإرهاب، في ضوء التغيرات الإرهابية في عمان 9 / تشرين الثاني/ 2005، حيث جرى إعطاء المحاكم العسكرية الولاية القضائية على قضايا الإرهاب، مما أثار انتقادات دولية حول تراجع مستوى الحريات في الأردن (Freedom House, 2007).

وقد تأثرت مستويات الديمقراطية في الأردن بنتائج عدد من التحولات الدولية والإقليمية، التيأثرت على البلاد سياسياً واقتصادياً، ولاسيما بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، وبده ما يُسمى بالحرب على الإرهاب، وتزايد التركيز الدولي على الأمن والاستقرار في العالم العربي بدلاً من التحول الديمقراطي، حيث تبنت الدولة الأردنية خطاباً سياسياً مناوئاً للإرهاب أدى إلى سيادة الخطاب الأمني على مفاصل الحياة في البلاد، مما انعكس سلباً على مستويات مشاركة الأردنيين في صنع القرار (بني سلامة، 2013).

أما الفترة الأخيرة من الدراسة، وتحديداً ابتداءً من عام 2010، يلاحظ تصنيف الأردن باعتباره دولة غير حرة، وقد جاء ذلك نتيجة لعدم إكمال مجلس النواب الخامس عشر والسادس عشر لمدة ولایتهما الدستورية وتأجيل إجراء الانتخابات بعد حلهما لفترات طويلة، حيث جرى حل مجلس النواب الخامس عشر في تشرين الثاني / 2009؛ أي بعد عامين من فترة ولایته البالغة 4 سنوات، وتأجيل إجراء الانتخابات النيابية لنهاية عام 2010، مما مكّن الحكومة من إصدار العديد من القوانين المؤقتة طيلة غياب مجلس النواب، بما في ذلك قانون مؤقت للانتخابات عام 2010، الذيأضاف بدوره (10) مقاعد إلى مجلس النواب ليصل إلى (120) مقعداً منها (12) مقعداً للمرأة (Freedom House, 2011).

وقد قاطعت المعارضة الإسلامية الانتخابات البرلمانية التي أجريت بموجب هذا القانون الجديد في تشرين الثاني / 2010 للمجلس السادس عشر، الذي جرى حله في تشرين الأول / 2012، ليجري إجراء انتخابات جديدة في كانون الثاني / 2013، وفقاً لقانون انتخاب جديد صدر في حزيران / 2012، زاد بموجبه عدد مقاعد مجلس النواب من 120 إلى 150، وحصة المرأة من 12 إلى 15 مقعداً، وجرى بموجبه منح كل ناخب صوتين أحدهما للدائرة الانتخابية المحلية التي خُصص لها 108 مقاعد، والثاني للقائمة الوطنية النسبية المغلقة التي خُصص لها (27) مقعداً (العمرو وعمر ، 2017).

وقد تأثر الأردن خلال هذه الفترة في الانفجار السياسي الذي شهدته المنطقة في إطار أحداث الربيع العربي، حيث ارتفعت المطالب الشعبية المنادية بضرورة القيام بإصلاح سياسي حقيقي، مما قاد عملياً إلى سلسلة من الخطوات في هذا الاتجاه، في محاولة لتجنب الاضطرابات السياسية واسعة النطاق التي اجتاحت العالم العربي، وقد أسفر ذلك عن إجراء التعديلات الدستورية عام 2011، وإنشاء المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخابات عام 2012، وصدر قانون الانتخاب لعام 2012 (حياصات، 2013)، وقد عزرت التعديلات الدستورية المرتبطة بالحقوق والحريات من حرية الرأي والفكر والتعبير، وتمت من خلالها حماية العمل النقابي، واعتبرت أي اعتداء على الحقوق والحريات العامة جريمة يُعاقب عليها القانون، وقد تأثر بهذه التعديلات المواد (6، 7، 8، 9، 15، 16، 17، 18، 20) من الفصل الثاني المتعلق بحقوق الأردنيين وواجباتهم (Bani Salameh, Ananzah, 2015)، كما جرى خلال هذه الفترة إجراء تعديلات على قانون الأحزاب السياسية عام 2012 لتسهيل إنشاء أحزاب سياسية جديدة، وصدر قانون أحزاب جديد عام 2015 خُفض بموجبه عدد أعضاء الحزب لغايات الترخيص من 500 إلى 150، وحضر تأسيس أحزاب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو فئوي، أو على أساس التفرقة على أساس الجنس أو الأصل (العمرو وعمر ،2017).

وكان قد صدر خلال هذه الفترة قانون اللامركزية لتنمية المحافظات في كانون الأول / 2015، حيث شهدت المملكة انتخابات المجالس البلدية واللامركزية في آب / 2017، وبلغت النسبة العامة للاقتراع فيها مستوى منخفض بنسبة 31.71 % (صحيفة الرأي، 2017)، وصدر أيضاً قانون انتخاب جديد عام 2016 أخذ بنظام القائمة النسبية المفتوحة، وقلل عدد أعضاء مجلس النواب إلى 130 (العمرو وعمر ،2017)، وأجريت بناءً عليه انتخابات مجلس النواب الثامن عشر التيشهدت نسبة مشاركة هي الأضعف تاريخياً منذ استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن وبنسبة 37.1 % (كما سبق التوضيح)، وقد كان لإجراء هذه الانتخابات دوراً إيجابياً في عودة تصنيف الأردن باعتباره دولة شبه حرة عام 2017، بعد أن جرى تصنيفه كدولة غير حرة طيلة سبع سنوات سابقة، حسب تصنيف منظمة (Freedom House).

أما فيما يتعلق بالحقوق والحريات التي يتضمنها مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، فهي تتضمن على نحوهين حرية التعبير عن الرأي وحرية الإعلام، وحرية تشكيل الجمعيات، حيث تعد حرية الرأي والتعبير المظهر الأساسي والمرتكز الأول للحريات الفكرية وفي مقدمتها حرية الصحافة والإعلام وحرية التجمع السلمي والانضمام الطوعي للجمعيات والنقابات، وحرية الوصول إلى المعلومات (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2006)، وترتبط ممارسة حرية الرأي والتعبير ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية، وكل جوانب حقوق الإنسان، كما تُعد حرية الإعلام الامتداد الجماعي لحرية كل مواطن في التعبير، وأن الحرمان من هذه الحرية ينقص من كل الحريات مجتمعة (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2005)، وقد كفل الدستور الأردني هذه الحريات في المادة (15) منه (الدستور الأردني، المادة 15).

وفي دراسة حول تقييم تنمية الإعلام في الأردن، ترى اليونسكو أنَّ الدستور الأردني يضم ضمانات قوية لحرية التعبير والإعلام، إلا أن هذه الضمانات لا ترتقي على نحو كافٍ إلى مستوى الضمانات الدولية؛ نظراً إلى أنها تحمي فقط الحق في الإبلاغ وليس

الحق في البحث عن المعلومات والأفكار والحصول عليها، كما أنها لا تضع قيوداً صارمة على ما من شأنه أن يُقيّد من حرية التعبير، كما يفتقر الدستور إلى ضمانات بخصوص الحق في الحصول على المعلومات، وترى اليونسكو أن نظام التشريعات الإعلامية لا ينماشى مع المعايير الدولية من عدة نواحٍ، ويشمل ذلك ما يلي: (اليونسكو، 2015) أ. ضعف استقلالية هيئة الإعلام بالإضافة إلى النظام الذي يجعل الحكومة صاحبة القرار الأخير عن ترخيص جهات البث.

ب. ترخيص الصحف.

ج. التحكم والتقييد غير المبرر للموقع الإلكتروني، ومن بينها الواقع الإخبارية.

ويتضح تدني مستويات هذا المؤشر في الأردن من خلال ملاحظة تراجع مرتبة الأردن الدولية في الحريات الإعلامية في التقارير الدولية، ففي أول تقرير أصدرته منظمة (مراسلون بلا حدود) عام 2002 حول الحريات الصحفية على المستوى العالمي، كانت مرتبة الأردن (99)، تراجعت عام 2008 إلى المرتبة (128)، ثم إلى المرتبة (134) عام 2013، والمرتبة (143) عام 2015، مما يشير إلى تراجع واضح في مستويات الحريات الصحفية في الأردن، وفي نهاية فترة الدراسة عام 2019 جاء الأردن في المرتبة (130) من بين (180) دولة، «معنى أن يُصنف ضمن الثلث الأخير من الدول في حرية الصحافة على المستوى العالمي (Reporters Without Borders, 2020). وقد أظهرت دراسة للمجلس الأعلى للإعلام حول الحريات الصحفية عام 2005، أن نسبة الحرية الصحفية في الأردن هي (20.4%) مما يضعها في مستوى الحرية النسبية، وأن انتهاكات مؤشرات حرية الصحافة قد مرت بدرجات متقدمة (28) مؤسراً من إجمالي ثلاثة مؤشرًا اعتمدتتها الدراسة، وكان ترتيبها من الأكثر تكراراً إلى الأقل تكراراً كما يلي: (صعوبة الحصول على المعلومات، والتدخل في العمل الصحفي، وضغوط لعدم الانفتاح على الرأي الآخر، والمنع من حضور الفعاليات العامة، والتهديد الرسمي، والرقابة المسبقة، وتدخل المالك، والرقابة اللاحقة، والتهديد غير الرسمي، والاعتقال) (صحيفة الدستور، 2005).

وكان تقرير مقياس الحريات الإعلامية والصحفية لعام 2013 الذي أعدته نقابة الصحفيين الأردنيين، قد أشار إلى تراجع مستوى الحريات الصحفية والإعلامية بمعدل سبع درجات عاماً كانت عليه عام 2012، وكانت الانتهاكات الأكثر تكراراً (من الأكثر تكراراً حتى الأقل) كما يلي: (عدم التزوير بالمعلومات، وحجب المعلومات أو صعوبة الحصول عليها، وعدم الدعوة لحضور المناسبات الرسمية، والتدخل في العمل الصحفي، ومنع النشر، الرقابة، والمنع في تعطية بعض الأحداث، والضغط لكشف المصادر، ومنع حضور الاجتماعات العامة، والتهديد بالمحاكمة) (نقابة الصحفيين الأردنيين، 2014)، كما ترصد تقارير حالة حقوق الإنسان في المملكة الصادرة عن المركز الوطني لحقوق الإنسان استمرار التوفيق بموجب المادة (11) من قانون الجرائم الإلكترونية والمتعلقة بجريمة "إرسال أو إعادة إرسال أو نشر بيانات أو معلومات عن طريق الشبكة المعلوماتية أو الموقع الإلكتروني أو أي نظام معلومات تتطوى على ذم أو قدح أو تحرير"، حيث بلغ عدد القضايا المتعلقة بهذه المادة لعام 2019 (982) قضية (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2019) في حين بلغت (1821) قضية عام 2018 (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2018)، الأمر الذي أصبح يُنظر إليه باعتباره قيادةً جديداً على حرية التعبير، ومكناً قانونية لتقليص هامش ممارسة الأفراد لهذا الحق (الموني، 2019).

أما على صعيد حرية تشكيل الجمعيات الذي يتضمنه مؤشر ابداء الرأي والمساءلة فقد كفل الدستور الأردني حق الأردنيين في الاجتماع وفي تأليف الجمعيات، وقصر دور القانون على تنظيم طريقة تأليف الجمعيات ومراقبة مواردها وفقاً للمادة 16 منه (الدستور الأردني، المادة 16)، ويعدّ قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33) لسنة 1966 هو القانون الذي تستند إليه السلطات المختصة تاريخياً في ترخيصها للجمعيات والهيئات الاجتماعية، وقد عرف القانون الجمعية بأنها "أية هيئة مؤلفة من سبعة أشخاص فأكثر غرضها الأساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، دون أن تستهدف من نشاطها، أو عملها جني الربح المادي واقتسامه، أو تحقيق المنفعة الشخصية، أو تحقيق أية أهداف سياسية (قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية، 1966).

وفي عام 2008 جرى إقرار قانون الجمعيات رقم (51) الذي يُفرغ الحق في تكوين الجمعيات من جوهه ويعزل الغاية من الاعتراف به؛ حيث منح القانون إجراء التسجيل أثراً منشأ، فأصبحت ممارسة الحق في تكوين الجمعيات رهناً بإدارة مراقب السجل والوزير المختص، وبالتالي التمتع بالشخصية القانونية للجمعية أصبح حكراً على الموافقة والتسجيل، كما تضمن القانون قيوداً شديدة على حرية الجمعية في إدارة أعمالها، ومنها اشتراط القانون في مسائل عديدة تتعلق بإدارة الجمعية الحصول على موافقة الوزير المختص، وهو شرط ينطوي على تقييد واضح لحرية الجمعيات في إدارة شؤونها وتصريف أعمالها (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2009) ولا زالت مسألة الموافقة الأمنية على تأسيس الجمعيات تُشكل عائقاً أساسياً يحول دون ممارسة هذا الحق، وهذه الموافقة هي من الصلاحيات التقديرية للوزير المعنى، ولكنها باتت تعدّ ضرورة وتحتلط أسبابها بين حاجة الوزير المعنى للتحقق من سلامة شروط ومتطلبات التسجيل أو التزوع بمحاطبات وتعديمات أمنية (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2005).

وتوضيحاً لهذه الممارسة، لم تجري الموافقة على ترخيص (4) جمعيات عام 2005 لعدم حصول هيئاتها التأسيسية على الموافقة الأُمنية، وعدم موافقة وزارة الداخلية على النظم الأساسية لهذه الجمعيات (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2005أ)، وفي عام 2006 جرى حل (5) جمعيات بسبب مخالفتها للنظم الأساسية لقانون الجمعيات أو بسبب عدم تحقيق أهدافها العامة، أو لعدم تصويب أوضاعه، أو لأنها لم تتفق الغايات المنصوص عليها في نظامها، أو توقفت عن أعمالها مدة (6) أشهر، أو قصرت في القيام بها (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2006)، وشهد عام 2008، قيام وزارة التنمية الاجتماعية بإشعار (10) جمعيات بالحل لأسباب تتعلق بضعف أدائها، كما جرى حل (5) جمعيات لأسباب مختلفة (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2009)، وبلغ عدد الجمعيات التي صدر قرار بحلها في عام 2011 (36) جمعية (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2012)، وبلغ عددها عام 2015 (178) جمعية (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2016)، ويواجه عمل الجمعيات في الأردن العديد من التحديات، ولعل من أهمها غياب الثقة في العلاقة بين الجمعيات وبين المؤسسات الرسمية المختصة، الأمر الذي أدى إلى غياب دور الجمعيات في الحوار والمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية عند صياغة السياسات والاستراتيجيات، إضافة إلى غياب مظلة تنسيقية موحدة لعمل الجمعيات (المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2017).

المطلب الثاني: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف

يُلاحظ من خلال الجدول (1) انخفاض قيمة مؤشر الاستقرار السياسي في الأردن، حيث جاءت قيمه سالبة في كل فترة الدراسة، وبالمقارنة مع المؤشرات الأخرى فقد كان هذا المؤشر ثانٍ أقل المؤشرات رشادًّا بعد مؤشر إبداء الرأي والمساءلة، وقد تراوحت قيم المؤشر خلال فترة الدراسة بين (-0.76) لعام 2006 وهي القيمة الأدنى خلال سنوات الدراسة، و(-0.07) لعام 2003 باعتبارها القيمة الأعلى، ويمكن القول، أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الأردن تأثر بثلاث قضايا رئيسية خلال فترة الدراسة:

- عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن كثرة التغيير والتعديل الوزاري.
- تعرض الأردن لعدد من الأحداث الإرهابية.
- أحداث الربيع العربي وانعكاساتها على الأردن والحراك الشعبي فيه.

أولاً: عدم الاستقرار الحكومي الناتج عن كثرة التغيير الحكومي والتعديل الوزاري

يُوضح الجدول رقم (3) الحكومات التي تشكلت خلال فترة الدراسة؛ حيث جرى تشكيل (17) حكومة، ترأسها (11) رئيس وزراء خلال (17) عاماً هي فترة الدراسة، هذا يعني أن معدل عمر الحكومة في الأردن خلال فترة الدراسة هو عام واحد فقط (خلال فترة الدراسة)، وهي فترة قليلة نسبياً، تشير إلى حالة عدم الاستقرار الحكومي في الأردن.

الجدول (3) الحكومات الأردنية خلال فترة الدراسة

اسم الحكومة	تاريخ التشكيل	تاريخ الاستقالة
علي أبو الراغب	2000/6/19	2002/1/14
فيصل الفايز	2002/1/14	2003/7/20
عدنان بدران	2003/7/21	2003/10/22
معروف البخيت	2003/10/25	2005/4/5
نادر الذهبي	2005/4/7	2005/11/24
سمير الرفاعي	2005/11/27	2007/11/22
معروف البخيت	2007/11/25	2009/12/9
عون الخساونة	2009/12/14	2010/11/22
فائز الطراونة	2010/11/24	2011/2/1
عبد الله النسور	2011/2/9	2011/10/17
فائز الطراونة	2011/10/24	2012/4/26
عبد الله النسور	2012/5/2	2012/10/10
عون الخساونة	2012/10/11	2013/3/30
	2013/3/30	2016/5/29

اسم الحكومة	تاريخ التشكيل	تاريخ الاستقالة
هانى الملقي	2016/6/1	2016/9/25
عمر الرزاز	2016/9/28	2018/6/14
	2018/6/14	2020/10/12

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على بيانات (موقع رئاسة الوزراء، 2020 أ).

ولعل ذلك يتعلّق أولاً، بضعف دلالات النّظام البرلماني المؤمّل تجذيره، حيث أشار الملك عبد الله الثاني في الورقة النقاشية الثانية إلى أهميّة تغيير آلية اختيار رئيس الوزراء، وضرورة الاستمرار في تطوير آلية اختياره نحو تطبيق نهج الحكومات البرلمانية، وأن ذلك ثلاثة متطلبات أساسية هي: (الملك عبد الله الثاني، 2013)

أ. الحاجة إلى بروز أحزاب وطنية فاعلة تتنافس على مستوى وطني، وفق برامج تمتد لأربع سنوات، وحصولها على مزيد من المقاعد في مجلس النواب، وتشكيلها لكتل نيابية ذات قواعد صلبة.

ب. تطوير عمل الجهاز الحكومي على أسس المهنية والحياد لمساندة وإرشاد وزراء الحكومات البرلمانية، واعتماد الوزراء على خبرات هذا الجهاز في صنع القرار.

ج. تغيير الأعراف البرلمانية بما يعزز نهج الحكومات البرلمانية، وتأطير آلية تشكيل الحكومات من خلال التشاور والتوفيق بين الكتل النيابية، ووصول هذه الكتل إلى وضع برامج تعكس سياسات متقدّمة عليها كأساس للتعاون والاستقرار الحكومي.

كما قد تأثر قصر عمر الحكومات الأردنية، وبالتالي عدم الاستقرار الحكومي ببعض الأحداث التي فرضت ضرورة التغيير لاحتواها والتعامل معها، ومن ذلك انعكاس الربيع العربي على الأردن، وضغط الشارع المطالب بالإصلاح، ومكافحة الفساد، واحتجاجه على أداء الحكومات وسياساتها، حيث نلاحظ أن فترة أوج الربيع العربي شهدت تعاقب (4) حكومات، ابتداءً من حكومة سمير الرفاعي الثانية، حتى حكومة د. عبدالله النسور المُشكلة بتاريخ 10/11/2012؛ أي في أقل من سنتين، وبمعدل (5.6) شهر للحكومة الواحدة؛ أي أقل من (6) أشهر.

أمّا على صعيد التعديل الحكومي، فقد شهدت الحكومات الأردنية خلال هذه الفترة (34) تعديلاً كما هو موضح في الجدول رقم (4)، أي بمعدل تعديلين حكوميين لكل حكومة وفي كل عام، مما يؤكّد حالة عدم الاستقرار الحكومي خلال فترة الدراسة.

الجدول (4) تعديلات الحكومات الأردنية خلال فترة الدراسة

اسم الحكومة	متسلسل التشكيل	عدد التعديلات
علي أبو الراغب	1	5
فيصل الفايز	2	4
عدنان بدران	3	بلا تعديل
معروف البخيت	1	2
نادر الذهبي	1	1
سمير الرفاعي	1	2
معروف البخيت	2	بلا تعديل
عون الخصاونة	1	1
فائز الطراونة	1	1
عبدالله النسور	1	بلا تعديل
هانى الملقي	2	5
عمر الرزاز	1	5
		4

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناء على بيانات (موقع رئاسة الوزراء، 2020 ب).

ثانياً: تعرّض الأردن لعدد من الأحداث الإرهابية

بالاعتماد على بيانات مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index) الذي يُربّط 163 دولة سنويًا من الدولة الأكثر تأثّرًا بالإرهاب إلى الدولة الأقل تأثّرًا بالإرهاب، ابتداءً من عام 2002، - وكما يوضّح الجدول (5) - نلاحظ أن ترتيب الأردن في أغلب السنوات جاء ضمن الثلث الثاني من الدول، باعتبار أن الدول من (1-54) تمثل الثلث الأول الأكثر تأثّرًا بالإرهاب، والدول (55-108) تمثل الدرجة المتوسطة بالتأثير بأعمال الإرهاب، والدول من (109-163) هي الدول الأقل تأثّرًا بالإرهاب.

وقد تأثر ترتيب الأردن خلال فترة الدراسة بمجموعة من الهجمات الإرهابية التي شهدتها الساحة الأردنية، وبالذات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتواجد تنظيم القاعدة على الأرضي العراقي، ومحاولاته الدائمة تهديد واختراق الأمن الأردني، إضافة إلى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، ونجهجه لاحقًا في السيطرة على الموصل، وأجزاء كبيرة من العراق وسوريا، بما في ذلك مناطق متاخمة لحدود البلدين مع الأردن، مما وضع الأردن تحت التهديد المباشر للتنظيم (حوراني، 2017).

الجدول (5) ترتيب الأردن في مؤشر الإرهاب العالمي

ترتيب الأردن في المؤشر	السنة
56	2002
56	2003
70	2004
74	2005
24	2006
34	2007
41	2008
49	2009
64	2010
75	2011
86	2012
66	2013
75	2014
86	2015
60	2016
51	2017
60	2018
64	2019

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بناءً على بيانات مؤشر الإرهاب العالمي (Vision of Humanity, 2020).

ففي عام 2002 كان ترتيب الأردن على حافة الدول الأكثر تأثّرًا بالإرهاب (في بدايات مجموعة الدول المتوسطة في التأثير بالإرهاب) بترتيب (56)، حيث كان الأردن في تلك الفترة قد شهد اغتيال الدبلوماسي الأمريكي (لونس فولي) الذي كان يعمل في الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي عن طريق خلية إرهابية تابعة لأبو مصعب الزرقاوي في العراق عام 2002 (النسور، 2016). والواضح أنَّ ترتيب الأردن قد انخفض بدرجة كبيرة ليُصنف ابتداءً من عام 2006 وحتى عام 2009 ضمن المجموعة الأولى أي الثلث الأول من الدول الأكثر تأثّرًا بالإرهاب، ويرجع ذلك إلى تفجيرات عام 2005 في عمان التيبيّناها تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، واستهدفت ثلاثة فنادق وسط العاصمة عمان، وأسفرت عن استشهاد وجرح العشرات (النسور، 2016)، ولعل هذا ما يفسّر تسجيل الأردن لأنّي قيمة له في مؤشر البنك الدولي للاستقرار السياسي وغياب العنف عام 2006 بقيمة (-0.76)، وخلال السنوات

التالية، لم يشهد الأردن أي عملية إرهابية، ولكن استمر الإعلان عن اعتقال العشرات من خططوا لعمليات داخل الأراضي الأردنية، وإحباط العديد من المحاولات والعمليات وتحويل مرتكبيها إلى محكمة أمن الدولة (النسور، 2016)، مما يعني استمرار التهديدات الإرهابية والتأثر بها.

وعاد ترتيب الأردن ليشهد تحسناً ابتداءً من عام 2010، حيث جرى تصنيف الأردن ضمن المجموعة الثانية المتوسطة في التأثير بالإرهاب، لكن ترتيبه في المؤشر شهد انحداراً كبيراً بعد عام 2015، حيث انخفض من الترتيب (86) عام 2015 إلى الترتيب (60) عام 2016 ولتحتل الترتيب (51) عام 2017، ويعود ذلك إلى العملية الأمنية الكبيرة التي شهدتها الأردن في مدينة إربد فيما عُرف بـ(خلية إربد) في آذار عام 2016، وأسفرت عن فشل مخطط إرهابي كبير كان يستهدف أمن الأردن، إضافة إلى الهجومسلح الذي استهدف مقر يتبع دائرة المخابرات العامة في منطقة مخيم البقعة في الأول من رمضان عام 2016، واستشهاد سبعة جنود من الجيش العربي وجرح (14) آخرين إثر استهدافهم بسيارة مفخخة من الجانب السوري في المنطقة الحدودية (الركبان) (النسور ، 2016)، كما شهد العام 2016 هجوماً إرهابياً رابعاً بتاريخ 18/12/2016 في مدينة الكرك أسفراً عن استشهاد (13) شخصاً من القوات الأمنية والمدنيين، وتأثر أخيراً ترتيب الأردن في هذا المؤشر بالعملية الإرهابية التي شهدتها مدينة الفحص عام 2018 والتي أسفرت عن ارتقاء شهيد، وجرح (6) عناصر من رجال الأمن (النسور، 2018).

ثالثاً: أحداث الربيع العربي وانعكاساته على الأردن والحركة الشعبية

شهد الأردن حراكاً مطلبياً منذ عام 2010 أي قبل ثورات الربيع العربي، وتمثل ذلك باعتصامات واحتجاجات عمال المياومة في وزارة الزراعة ومبنياء العقبة، وحركات المعلمين والمتقاعدين العسكريين وغيرها؛ أي أنه بدأ حراكاً مطلبياً محدوداً ذا دوافع اقتصادية بالمقام الأول (بني سلامة، 2013)، ويدل على ذلك عدد الاحتجاجات العمالية التي بدأ وتطور من خلالها الحراك الشعبي في الأردن، حيث بلغ عدد الاحتجاجات العمالية التي شهدتها الأردن عام 2010 حوالي (140) احتجاجاً، وارتفع هذا العدد إلى (829) احتجاجاً عام 2011، وإلى (901) عام 2012، وبلغ عددها عام 2013 (890) احتجاجاً (المرصد العمالي الأردني، 2014).

ومع بداية أحداث الربيع العربي تحول الحراك الأردني إلى حراك شعبي على مستوى البلاد له أهداف سياسية، تتلخص بالمشاركة الحقيقة في صنع القرار السياسي، وإحداث إصلاحات جذرية في بنية النظام السياسي، وإقامة نظام ديمقراطي قائماً على التعديدية، وتداول السلطة بطريقة قانونية، وإعادة النظر في النهج الاقتصادي بتأكيد دور الدولة في التنمية الاقتصادية ورفض سياسات الخصخصة، واعتماد إستراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله (بني سلامة، 2013).

وقد تنوّعت الآليات ووسائل التعبير لدى الحراك بين الاعتصام والوقفات اللاحتجاجية والإضرابات والمسيرات، وتميز الحراك بالطابع السلمي وتعدد الحركات وتشذيمها حيث وصل عددها إلى ما يزيد عن (100) حراك، إضافة إلى غياب البرنامج الذي يُشكل مرجعية للحرك الشعبي (بني سلامة، 2013)، كما تميز الحراك الشعبي في الأردن بنقص الخبرة وغياب عنصر التنظيم وشيوخ ثقافة الخوف من ردود الفعل المترتبة على نشوء حالة غير مألوفة في المجتمع قد تقود لحالة من عدم الاستقرار، وهي حالة لا يرغب المجتمع بالوصول إليها بسبب الخصوصية التي يتميز بها التركيب demografique للمجتمع الأردني، زاد هذا الخوف عمّا حالت الفوضى وعدم الاستقرار في النموذج الليبي والمصري واليمني والسوري (المجالي، 2015).

كل ذلك ساهم في إبعاد الحراك الشعبي عن دائرة العنف من طرفي العلاقة (السلطة-الحرك) كنتيجة واضحة لأهمية الاستقرار السياسي (المجالي، 2015)، فالنظام السياسي أيضاً لم يلجم إلا القمع واستخدام القوة العسكرية كما هو الحال في باقي دول الربيع العربي (بني سلامة، 2013)، بل أبدى قدرًا من التكيف السياسي والمرؤنة من خلال إجراء التعديلات الدستورية (المشاقبة، 2015)، والتوكيل على ضرورة الإسراع بعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتشكيل الحكومات البرلمانية، وتعديل عدد من القوانين الناظمة للحياة السياسية، وتشكيل لجان الحوار الوطني، وتغيير الحكومات لامتصاص حالة الاحتقان في الشارع (المجالي، 2013 ب).

ونظرًا لسلمية الحراك الشعبي في الأردن، وعدم استخدام العنف من طرفي المعادلة، يمكن القول أن تأثير الحراك الشعبي على الاستقرار السياسي في الأردن، انحصر بدوره في تسريع وتيرة التغيير الحكومي، وبالتالي على الاستقرار الحكومي، بعيداً عن التأثير المباشر من خلال اللجوء للعنف.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- ان قيم مؤشرات الحكم الرشيد في الأردن منخفضة انخفاضاً واضحاً على نحو عام، مما يعني تدني مستويات الحكم الرشيد في الأردن خلال فترة الدراسة (2002-2019)، مما يثبت فرضية الدراسة التي افترضت أن هناك ضعفاً في مستويات مؤشرات الحكم الرشيد في الأردن.
- 2- بالمقارنة بين مؤشرات الحكم الرشيد الستة وواقعها في الأردن كان مؤشر "ابداء الرأي والمساءلة" هو الأقل رشادة وبمعدل عام (0.72) خلال فترة الدراسة، أما مؤشر حكم القانون فقد كان الأكثر رشادة بين كل المؤشرات وبمعدل عام (0.31) خلال فترة الدراسة، بمعنى أن قيمة ومستويات الرشادة بين كل المؤشرات تراوحت بين (-0.72) وهي الأدنى - و(0.31) وهي الأعلى -، مما يظهر المستويات المتباينة للحكم الرشيد في كافة المؤشرات.
- 3- وفقاً للمعدلات العامة لقيم المؤشرات الستة للحكم الرشيد في الأردن فقد جاء ترتيبها خلال فترة الدراسة من الأكثر رشادة إلى الأقل رشادة كما يلي: مؤشر حكم القانون (0.31)، مؤشر مكافحة الفساد (0.19)، مؤشر الجودة التنظيمية (0.18)، مؤشر فاعلية الحكومة (0.12)، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (-0.42)، وأخيراً جاء مؤشر إبداء الرأي والمساءلة (-0.72).
- 4- على مستوى أبعاد الحكم الرشيد الثلاثة وفقاً للمعدلات العامة لمؤشرات كل بُعد، فقد كان البُعد المتعلق بمدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم القاعات بينها هو الأكثر رشادةً بالمقارنة مع البعدين الآخرين، تلاه من حيث مستوى الرشادة البُعد المتعلق بقدرة الحكومة على صياغة وتتنفيذ سياسات سليمة ومستقرة ووضعها حيز التطبيق بفاعلية وإدارة الموارد بكفاءة، ثم جاء أخيراً البُعد المتعلق بالعملية التي يجري بها اختيار الحكومات ومراقبتها ومساءلتها واستبدالها، باعتباره بُعد الحكم الرشيد الأقل رشادة في الأردن خلال فترة الدراسة.
- 5- هذا يعني أن البُعد السياسي المرتبط بمستويات مؤشر "ابداء الرأي والمساءلة" ومؤشر "الاستقرار السياسي وغياب العنف" هو الأضعف والأكثر تأثيراً على تدني مستويات الحكم الرشيد في الأردن، حيث جاءت قيمة مؤشراته سالبة في كل سنوات فترة الدراسة، مما يشير إلى تدني مستويات البُعد السياسي للحكم الرشيد في الأردن خلال فترة الدراسة ويدل على أن انخفاض مستويات الحكم الرشيد في الأردن هي قضية ذات طابع سياسي أكثر منها اقتصادية أو ادارية، وقد كان واضحاً تأثير قيمة مؤشرات الأبعاد الأخرى بضعف مؤشرات البُعد السياسي وبالذات مؤشر الجودة التنظيمية ومؤشر حكم القانون ومؤشر ضبط الفساد، مما يثبت فرضية الدراسة التي افترضت أن مؤشرات البُعد السياسي هي الضعف بالمقارنة مع مؤشرات الأبعاد الأخرى، وأن ضعفها ينعكس وبالتالي على باقي المؤشرات.
- 6- هناك مجموعة من العوامل والظروف لعبت دوراً مؤثراً على تدني مستويات مؤشرات البُعد السياسي للحكم الرشيد في الأردن خلال فترة الدراسة منها عدم تجذر فكرة الحكومات البرلمانية كممارسة، وضعف مستوى الحريات المرتبطة بضعف مؤشرات الديمقراطية خلال فترة الدراسة، وجود انتهاكات للحريات الصحفية والاعلامية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني وبالذات الأحزاب السياسية، والضعف الملحوظ في مستويات المشاركة في الأطر المدنية والسياسية الطوعية لحساب المشاركة في جمعيات ذات طبيعة عائلية/ قريبية، إضافة إلى ضعف مستويات المشاركة السياسية المرتبطة بتواضع نسب التصويت في الانتخابات البرلمانية وتراجعها في ذات الوقت، كما تأثرت قيمة مؤشرات البُعد السياسي بحل مجلس النواب وعدم اكمال بعض المجالس لمدد ولايتها الدستورية، وتأجيل اجراء الانتخابات لأكثر من مرة خلال فترة الدراسة.
- 7- على الصعيد الدولي والإقليمي، تأثر الأردن بتداعيات مجموعة من الأحداث ذات الطابع الإقليمي والدولي ابتداءً من أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 والتي أثرت على عملية التحول الديمقراطي كأولوية، إضافة إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وحالة عدم الاستقرار التي بدأ يشهدها العراق وانعكاس ذلك على تعزز الاردن للعديد من الهجمات الإرهابية والتي زادت بدورها في ظل تداعيات الربيع العربي وخاصة مع حالة عدم الاستقرار في سوريا، مما أثر سلباً في قيمة مؤشر "الاستقرار السياسي وغياب العنف"، إضافة إلى تأثير تداعيات الربيع العربي على الاستقرار الحكومي واللجوء إلى كثرة التغيير الحكومي كضرورة للتكيف مع ضغط الشارع والحرك الشعبى ومطالبته.

التوصيات:

- 1- ضرورة تسريع مسار الاصلاح السياسي في الأردن، وبما ينعكس ايجابياً على عملية التحول الديمقراطي، وتوسيع هامش

- الحريات المدنية والسياسية، وبما يؤدي إلى تعزيز الشفافية والمشاركة والمساءلة وباقى قيم وعناصر الحكم الرشيد، و من خلال ترسیخ البُنى والأطر المؤسسية والتنظيمية والإدارية والتشريعية الحديثة الازمة لذلك.
- 2- العمل على تسهيل اجراءات تأسيس مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في الحياة العامة، ودعمها للقيام بأدوارها التنموية المختلفة، بما في ذلك حضورها كقوة مسئولة و دعمها للتطور الديمقراطي من خلال ممارسة وسائل التشريع والتقييف والتدريب، و عبر دفع المواطنين لمزيد من المشاركة في عملية صنع السياسة، وبما يُمكّنهم من إبداء آرائهم.
- 3- ضرورة تبني استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد وحماية المال العام، وتعزيز أدوار المؤسسات الرقابية في هذا المجال، في ظل تعزيز الشفافية والنزاهة والمشاركة والمساءلة.
- 4- العمل على خلق وتطوير الثقافة السياسية الديمقراطية وتعزيز المشاركة السياسية، وبما يؤدي إلى تتميم أهمية العمل الحزبي ودوره في بناء المجتمع الديمقراطي.
- 5- تفعيل دور الأحزاب السياسية ذات البرامج التي تلامس واقع حياة المواطنين و تعالج همومهم ومشاكلهم، وبما يُسهم في زيادة الاقبال على الانتماء الحزبي والمشاركة في الحياة السياسية على أساس حزبية وليس انتماءات أولية أو مناطقية، وهو ما يتطلب تعديلات على منظومة القوانين الناظمة للحياة السياسية لتأخذ بعين الاعتبار تعزيز دور الأحزاب وحضورها، وبما يُؤffer أخيراً البيئة المناسبة لتشكيل الحكومات البرلمانية، الأمر الذي سينعكس ايجاباً على قيم مؤشر "ابداء الرأي والمساءلة" والاستقرار السياسي وغياب العنف" في الأردن.

قائمة المصادر والمراجع

- أبرادشة، فريد (2014)، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة دكتوراه غير منشورة،الجزائر، جامعة الجزائر 3 ص 78-79.
- أورينج،أتمار (2014)، العنف المجتمعي في الأردن،في، العنف المجتمعي في الاردن:الأسباب والحلول، تحرير:لينة أبو نوار، عمان، مؤسسة كونراد أديناهور.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997)، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 5.
- بلخير، آسيا (2009)، إدارة الحكم ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق (الجزائر أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة،الجزائر ، جامعة بن يوسف بن خدة، ص 47-49.
- بلقاسم، زايري(2008)، تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد شرطا التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 358، ص 51.
- بن نعوم، عبد اللطيف (2016)، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة،الجزائر ، جامعة مصطفى اسطنبولي، ص 32-33.
- بوزيد، سايح(2013)، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية: حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه غير منشورة،الجزائر ، جامعة أي بكر بلقايد/تلمسان، ص 143-141.
- بني سلامة، محمد تركي(2013)،الحرك الشبابي الاردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية، عمان، مركز البديل للدراسات والأبحاث، ص 13-164.
- جامعة، سلوى شعراوي (2001 أ)، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية،في، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، تحرير: سلوى شعراوي جمعة، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ص 8-9.
- جامعة، سلوى شعراوي (2001 ب)، الحكم والتشغيل ومكافحة الفقر: الحلقة المفقودة، في اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر ، القاهرة، الإسکوا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، ص 156-157.
- حمرانة،مصطفى، و الصياغ،فائز(2004)،دراسة حالة الاردن:في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 671.
- حوراني،هاني(2017)،الأردن في مواجهة الإرهاب والتطرف... اختلالات هيكلية، بتاريخ، 2017/10/17

- حياصات، أيهم هاني (2013)، دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الاصلاح السياسي في الاردن 1989-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط، ص 14.
- الخاروف، أمل محمد علي، والنابليسي، ساهرة (2011)، واقع المرأة الاردنية واحتياجاتها في المجالس البلدية، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عمان، المجلد 4، العدد 1، ص 27-28.
- خداونه، مالك (2017)، اقتصاد الاردن: اختلالات وتحديات، موقع مركز الجزيرة للدراسات.
- دباغي، سارة (2009)، الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر (1999-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة آل البيت، ص 27-32.
- الدستور الاردني (2016)، الدستور الاردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه، مطبوعات مجلس النواب.
- رشيد للنزاهة والشفافية (2016)، تقييم نظام النزاهة الوطني في الأردن، عمان، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية.
- الرافعي، محمد سليمان حسن (2019)، الحكم الرشيد في الأردن: الواقع والتطلعات، المجلة العربية للدارة، المجلد 39، العدد 4.
- رمضان، فادي أحمد (2015)، البُعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وامكانية الإلادة الفلسطينية 1981-2003، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأقصى، ص 31.
- سرour، اليسار (2001)، الحكم الرشيد والتخفيف من حدة الفقر والمجتمع المدني، في اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، القاهرة، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، ص 178.
- الصبيحي، محمد (2016)، قراءة في مؤشر الجريمة في الاردن، موقع عمون الاخباري، <https://www.ammonnews.net/article/285217>.
- صحيفة الدستور (2005)، في تقرير أude المجلس الأعلى للإعلام حول الحريات الصحفية، 2005/4/19.
- صحيفة الدستور (2010)، مراقبون: أعداد المترشحين توکد محدودية تأثير مقاطعة المسلمين، 2010/10/14.
- صحيفة الرأي (2017)، الهيئة تعلن نتائج الانتخابات البلدية واللامركزية، 2017/8/16.
- عبد الشافي، عصام (2016)، بين المشروطية السياسية والحكم الراشد، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، العمرو، قاسم، وعمر، محمد (2017)، الأحزاب السياسية مرحلة ما بعد استئناف الحياة البرلمانية 1989-2016، في، تطور الحياة الحزبية في الاردن: دراسة تاريخية تحليلية 1921-2016، عمان، مركز القدس للدراسات السياسية، ص 111-128.
- قانون الجمعيات والهيئات الخيرية، 1966.
- الكايد، زهير عبد الكريم (2003)، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتربية الإدارية، ص 14.
- كريم، حسن (2004)، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، ص 41.
- كريم، حسن (2001)، تعقيب، في الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، القاهرة، الاسكوا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، ص 41.
- المجالي، رضوان محمود (2015)، أثر الحركات الاحتجاجية في الاردن على الاستقرار السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 12، ص 55-56.
- المجالي، رضوان محمود (2013)، الحكم الرشيد في الأردن: قراءة في مؤشر مكافحة الفساد، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثامن.
- المجالي، رضوان محمود (2013 ب)، الحركات الاحتجاجية في الاردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، ص 32.
- محمد، جبريل، ورحال، عمر (2004)، مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين: الحكم المحلي نموذجاً، رام الله، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ص 19-20.
- المرصد العمالی الاردني (2014)، الاحتجاجات العمالية في الاردن عام 2013، عمان، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، ص 7.
- مركز البديل للدراسات والأبحاث (2013)، دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المساهمة في تقديم خدمات القطاع الحكومي، عمان، ص 18.
- مركز الدراسات الاستراتيجية (2019)، سلسلة استطلاعات المؤشر الاردني: نبض الشارع الاردني، الجامعة الاردنية، 2019/12/29.
- مركز الدراسات الاستراتيجية (2019 ب)، ملخص لأهم نتائج استطلاع مقياس الديمقراطية العربي: حالة الاردن، الجامعة الاردنية، ص 3-5.
- مركز الدراسات الاستراتيجية (2013)، استطلاع للرأي حول بعض القضايا الراهنة في الأردن، الجامعة الاردنية، ص 9.
- مركز الدراسات الاستراتيجية (2015)، استطلاع للرأي العام حول بعض القضايا الوطنية الراهنة، الجامعة الاردنية، عمان، ص 4.
- مركز الدراسات الاستراتيجية (2011)، حالة الديمقراطية في الاردن: استطلاع للرأي العام، الجامعة الاردنية، عمان، ص 21-22.
- المركز الوطني لحقوق الانسان (2016)، التقرير السنوي لحالة حقوق الانسان في الاردن عام 2015، عمان، ص 104.
- المركز الوطني لحقوق الانسان (2010)، تقرير أوضاع حقوق الانسان في المملكة الاردنية الهاشمية 2009، عمان، ص 54.

- المركز الوطني لحقوق الإنسان (2006)، تقرير أوضاع حقوق الإنسان: المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2006، عمان، ص 29-43.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان (2005) أ، تقرير أوضاع حقوق الإنسان: المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2005، عمان، ص 34-43.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان (2005) ب، تقرير أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 2003/6/1 - 2004/12/31، عمان.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان (2009)، التقرير السنوي لأوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2008، عمان، ص 57-58.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان (2012)، أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2011، عمان، ص 65.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان (2016)، التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان في الأردن عام 2015، عمان، ص 118.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان (2017)، التقرير السنوي الرابع عشر لحالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2017، عمان، ص 104.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان (2018)، التقرير السنوي الخامس عشر لحالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص 59.
- المركز الوطني لحقوق الإنسان (2019)، التقرير السنوي السادس عشر لحالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ص 58-59.
- المشاقبة، أمين (2015)، عوامل الاستقرار السياسي في الأردن، صحيفة الرأي الأردنية، 24/5/2015، <http://alrai.com/article/715773.html>.
- المشاقبة، أمين (2016)، لمحات تاريخية عن البرلمان الأردني والأحزاب السياسية، في، التجربة الحزبية والبرلمانية في الأردن والمغرب، عمان، مركز القدس للدراسات السياسية، ص 10-12.
- المقداد، محمد أحمد (2007)، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته (الأردن: حالة الدراسة)، مجلة المنارة، جامعة آل البيت.
- الملك عبدالله الثاني، ابن الحسين (2013)، الورقة النقاشية الثانية: تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الأردنيين، 16/كانون الثاني/2013.
- موقع رئاسة الوزراء (2020) أ، الحكومات الأردنية حسب تاريخ تشكيلها، <http://www.pm.gov.jo/byFormationDate>
- موقع رئاسة الوزراء (2020) ب، الحكومات الأردنية وتعديلاتها، <http://www.pm.gov.jo>
- المومني، نهلا عبد القادر (2019)، قانون الجرائم الإلكترونية وحرية التعبير، جريدة الغد، 21/نوفمبر/2019، نجادات، عبدالسلام وخضيرات، عمر ياسين (2018)، أثر مؤشرات الحاكمة الرشيدة على المديونية العامة في الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأداب، المجلد 15، العدد 2.
- النسور، أحمد (2016)، 15 عملية ارهابية استهدفت المملكة خلال 22 عاماً وإفشال العشرات، صحيفة الرأي، 9/11/2016.
- النسور، أحمد (2018)، البلقاء .. خامس محافظة تواجه الإرهاب بحجم يرتقي خالله شهداء وطن، صحيفة الرأي 12-8-2008، نقابة الصحفيين الأردنيين (2014)، تقرير مقياس حريات الصحافة والاعلامية في الأردن، عمان.
- هيئة النزاهة ومكافحة الفساد (2020)، نبذة عن الهيئة.
- هيجوت، بريتشارد (2001)، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حمدي عبدالرحمن، ط 1، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ص 223.
- وثيقة الأردن 2025 (2015)، رؤية واستراتيجية وطنية.
- وزارة تطوير القطاع العام (2011)، وثيقة السياسات الحكومية لتطوير القطاع العام: الوصول إلى إدارة حكومية موجهة
- وزارة الصناعة والتجارة (2010)، ملخص عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عمان، مديرية التنمية الصناعية، ص 12.
- اليونسكو (2015)، تقييم تنمية الاعلام في الأردن: بناء على مؤشرات اليونسكو لتنمية الاعلام، عمان، ص 9-10.

References

- Abdul Shafi, Esam. (2016). Between Political Conditions and Good Governance, Political Studies, Egyptian Institute of Studies.
- Abradsheh, Fareed. (2014). Rational Governance in Algeria under One Party and Pluralism, Unpublished Doctoral Dissertation, University of Algeria, 3.
- Alamro, Qasim & Omar, Mohammad. (2017). Political Parties Post the Parliamentary Life 1989-2016 (cited in Development of the Parties Life in Jordan: Analytical Historical Study 1921-2016, Alquds Political Studies Center, Amman).
- Al Dustour Journal. (2005). Report by the Higher Council of Media on the Journalism Freedoms 19-04-2005.
- Al Dustour Journal. (2010). Observers: Count of Voters Affirm Influence of Islamist Boycott of Elections 14-10-2010.
- Al-Kayed, Zuhair Abdul Karim. (2003). Governance: Issues and Application, Cairo, Arab Organization of Administrative Development.

- Al Kharof, Amal Mohammad Ali & Al Nabilsi, Sahera. (2011). Status of the Jordanian Woman and Needs at the Municipality Councils, Jordan Review of Social Sciences, Ministry of Higher Education and Scientific Research, 4(1), Amman.
- Al Majali, Radwan Mahmoud (2013 a), Good Governance in Jordan: A Reading in the Anti-Corruption Index, Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Issue Eight.
- Al Majali, Radwan Mahmoud. (2013b). Protestation Movements in Jordan: Study of the demands and Responses, Arab Journal of Political Sciences, Arab Unity Studies Center, Iss. 38.
- Al Majali, Radwan Mahmoud. (2015). Protestation Movements in Jordan: Study of the demands and Responses, Dafater Journal of Politics and Law, Kasdi Meryah Warakla, Algeria, Iss.12
- Al Mashagba, Ameen. (2015). Political Stability Factors in Jordan, Alrai Journal, Jordan, <http://alrai.com/article/715773.html>.
- Al Mashagba, Ameen. (2016). Overview on the Jordanian Parliament and Political Parties, In, the Parliamentary and Parties Experiment in Jordan and Morocco, Amman, Alquds Political Studies Center.
- Al-Miqdad, Muhammad Ahmad (2007), Foundations and Foundations of Democratic Transition in the Arab World (Jordan: Case Study), Al-Manara Magazine, Al al-Bayt University.
- Al Nsour, Ahmad. (2016). 15 Terrorist Operation Targeted the Kingdom within 22 Years with Tens Failed, Alrai Journal 09-11-2016.
- Al Nsour, Ahmad. (2018), Al Balqa the Fifth Governorate Confronting Terrorism with Patriotic Martyrs, Alrai Journal, 12-08.-2008.
- Alrai Journal. (2017). The Commission Announces Municipal and Decentralized Government Elections results, 16-08-2017.
- Al-Rifai, Muhammad Suleiman Hassan (2019), Good Governance in Jordan: Reality and Aspirations, Arab Journal of Administration, Volume 39, Issue 4.
- Al-Sbeih, Mohammad. (2016). Reading of Crime in Jordan Indicators, retrieved from Ammon News website: <https://www.ammonnews.net/article/285217>.
- Badeel Center for Research & Studies. (2013). The Role of Civil Society Organizations and Private Sector in Public Sector's Service Supply, Amman.
- Bani Salameh, Mohammed Torki. (2018).Political reform in Jordan: Reality and Aspirations, World Affairs Journal,Vol 180, winter.
- Bani Salameh,Mohammed Torki, and Ananzah,Azzam Ali.(2015). Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis, Digest of middle East studies.Vol 24, Issue 2.
- Bani Salameh, Mohammed Torki. (2013). Jordanian Youth Mobility under the Arab Spring: Empirical Qualitative Study, Amman, Badeel Center for research & Studies.
- Belkhir, Asia. (2009). Governance Management and Role in Improving Development Performance between Theory and Practice (Algerian Model0, Unpublished Master's Thesis, Algeria, Ben Yousef Ben Khada University.
- Belqasim, Zairi. (2008), Improving Governance Management and Corruption Combat are prerequisites for Sustainable Development in the Arab World , Arab Future Journal, Arab Unity Studies Center, Iss. 358.
- Ben Naom, Abdullatif. (2016). The Role of Good Governance in Creation Domestic Economic Development (A Case from Algeria), Unpublished Master's Thesis, Algeria, Mustafa Istanbuli University.
- Buzid, Sayh. (2013). The Role of Good Governance in Achieving Sustainable Development in the Arab Countries: Algerian Case, Unpublished Doctoral Dissertation, A. Baker Belqayed, Telmisan.
- Charitable Associations and Organizations Act, 1966.
- Constitution of Jordan. (2016). Jordanian Constitution and Amendments, Deputy's Council Publications.
- Dabaghi, Sara. (2009). Rational Governance and Economic Development in Algeria (1999-2007), Unpublished Master's Thesis, Jordan, Al Al Bayt University.
- Dabaghi, Sara. (2009). Rational Governance and Economic Development in Algeria (1999-2007), Unpublished Master's Thesis, Jordan, Al al Bayt University.
- Enjadat,Abdelsalam, and Khtherat,Omar, The Impact of Rational Governance Indicators on the Jordanian Public Debet 1996-2012, Journal of the Union of Arab Universities for Literature, Vol 15, Issue 2.
- Freedom House (2011), Freedom In the World 2011:Jordan, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2011/jordan>.
- Freedom House (2020), Countries and Territories<https://freedomhouse.org/countries/freedom-world/scores>.

- Freedom House (2008), Freedom In the World 2008:Jordan, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2008/jordan>.
- Freedom House (2007), Freedom In the World 2007:Jordan, <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2007/jordan>.
- Hamarneh, Mustafa & Al Sabbagh, Fayez. (2004). Corruption and Good Governance in Arab Countries: A Case from Jordan, Beirut, Arab Unity Studies Center.
- Hey gott, Richard. (2001). Political Development Theory: translated by Hamdi Abdulrahman, Ed.1, Amman, Scientific Center for Political Studies.
- Hourni, Hani. (2017). Jordan Confronting Terrorism and Extremism: Structural Defects, 17-10-2017.
- Hyasat, Ayham Hani. (2013). The Islamic Front Party in the Political Reform Process in Jordan 1989-2012, Unpublished Master's Thesis, Amman, Middle East University.
- Integrity and Anti-Corruption Commission. (2020). Commission Profile.
- Jomah, Salwa Sharawi. (2001a). Concept of Managing State and Community Affairs: Theoretical Problems. State and Community Affairs Management. Edited by: Salwa Sharawi Jomah, Cairo, Public Administration Center for Studies and Consultations.
- Jomah, Salwa Sharawi. (2001b). Governance, Employment and Poverty Combat: The Missing Lope, Expert Meeting on Governance, Socioeconomic development and Combating Poverty, Cairo, ESCWA, Poverty Combat Studies Series.
- Jordan Labor Observatory. (2014). Labor Protestations in Jordan, Amman, Finiq Center for Economic & Information Studies
- Jordanian Journalist Syndicate. (2014). Media and Journalism Freedoms Scale Report of Jordan, Amman.
- Kareem, Hasan. (2001). Comment on Governance, Socioeconomic Development and Poverty Combat, Cairo, ESCOWA, Combating Poverty Studies.
- Kareem, Hasan. (2004a). Concept of Good Governance, Arab Future Journal, Arab Unity Studies Center, Iss.309.
- Kaufmann,Daniel, and Others(2010), The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues ,World Bank , <http://info.worldbank.org/governance/wgi/pdf/wgi.pdf>
- Kaufman, Daniel and Others (2009). Governance Matters VIII, Development Research Group, The World Bank.
- Khasawneh, Malik. (2017). Jordanian Economy: Weaknesses and Challenges, Aljazeera Studies Center, retrieved from: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/02/170209131200736.html>
- King Abdullah, Ibn Al Hussein. (2013). Second Discussion Paper: Development of the Democratic System to Engage All Jordanians, 16-01-2013.
- Leftwich, Adrian(1994),Governance, State and the Politics of Development ,Development and Change,Vol 25.
- Ministry of Industry and Trade. (2010). Executive Summary on Communication & Information Technology Sector, Amman, Directorate of Economic Development.
- Ministry of Public Sector Development. (2011). Document on Government Policies to Develop Public Sector: Towards Outcome-Oriented Government Administrationhttp:
- Mohammad, Jebril & Rahal, Omar. (2004). Introduction to Concept of Good Governance in Palestine: Local Government Model in Ramallah, Ramallah Center for Human Rights Studies.
- National Human Rights Center. (2005a). Report on the Status of Human Rights in Jordan for 2005, Amman.
- National Human Rights Center. (2005b). Report on the Status of Human Rights In Jordan during the period from 01/06/2003 to 31/12/2004, Amman.
- National Human Rights Center. (2006). Annual Report on the Status of Human Rights In Jordan for 2006, Amman.
- National Human Rights Center. (2009). Annual Report on the Status of Human Rights In Jordan for 2008, Amman.
- National Human Rights Center. (2010). Report on the Status of Human Rights In Jordan 2009, Amman.
- National Human Rights Center. (2012). Status of Human Rights In Jordan for 2011, Amman.
- National Human Rights Center. (2016). Annual Report on Human Rights In Jordan for 2015, Amman.
- National Human Rights Center. (2016). Report on the Status of Human Rights In Jordan 2015, Amman.
- National Human rights Center. (2017). 14th Annual Report on Human Rights in the H. K. of Jordan for 2017, Amman.
- National Strategy and Vision of Jordan 2025 Document. (2015)
- <http://inform.gov.jo/Portals/0/Report%20PDFs/2.%20Human%20&%20Social%20Development/Jordan%202025.pdf>

- OECD (1995). Participatory Development and Good Governance, Development Co-Operation Guidelines Series, OECD.
- Oreng, Atmar. (2014). Community Violence in Jordan "On the Community Violence in Jordan: Causes and Solutions. Edited by Lina Abu-Nawar, Amman. Conrad Eisenhower Foundation.
- Prime Ministry's Website. (2020a). Jordanian Governments by Formation Dates, <http://www.pm.gov.jo/by> Formation Date.
- Prime Ministry's Website. (2020b). Jordanian Governments by Amendment, <http://www.pm.gov.jo>
- Ramadan, Fadi Ahmad. (2015). Political Dimension of Rational Governance in Malaysia and Potentials for Palestine 1981-2003, Unpublished Master's Thesis, Gaza, Alaqsa University.
- Rasheed for Integrity and Transparency. (2016). Assessment of National Integrity System in Jordan in Cooperation with International Organization of Transparency, Amman.
- Reporters Without Borders (2020), World Press Freedom Index, <https://rsf.org/en/ranking>
- Satloff, Robert, and Schenker, David (2013), Political Instability In Jordan, The Washington Institute for Near East Policy, <https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/opeds/SatloffSchenker20130516-CFR.pdf>
- Soru, Aliasar. (2001). Good Governance, Reduction of Poverty and Civil Community, Expert Meeting on Governance, Socioeconomic development and Combating Poverty, Cairo, ESCWA, Poverty Combat Studies Series.
- Strategic Studies Center. (2015). Public Opinion Poll on Some National and Current Issues, University of Jordan, Amman.
- Strategic Studies Center. (2013). Public Opinion Poll on Some Current Issues in Jordan, University of Jordan.
- Strategic Studies Center. (2011). Status of Democracy in Jordan: Public Opinion Poll, University of Jordan, Amman.
- The World Bank (2020 A), World Wide Governance Indicators, <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports>.
- The World Bank (1992). Governance and Development, World Bank Publications, Washington D.C.
- The World Bank (1989). Sub-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth, Washington DC: The World Bank.
- Transparency International-Jordan (2020) Jordan ranks fifth among Arab states on the 2019 Corruption Perception Index (CPI), <https://rasheedti.org/jordan-ranks-fifth-among-arab-states-on-the-2019-corruption-perception-index-cpi/?lang=en>.
- U.N. Development Program (1997), Governance Management in Service of Sustainable Human Development, UNDP's Public Policies Document.
- UNESCO. (2015). Media Development Evaluation in Jordan: Based on Media Development Indicators of the UNESCO, Amman.
- United Nations (2012). UN System Task Team on the post-2015, UN Development Agenda, United Nations.
- U.S. Department of state (2014), Diplomacy in Action: Executive Summary, <https://www.state.gov/documents/organization/229087>.
- Vision of Humanity (2020), Global Terrorism Index, [://visionofhumanity.org/indexes/terrorism-index](http://visionofhumanity.org/indexes/terrorism-index).